العدد 677 – الأحد 09 شباط / فبراير 2025 – السنة الرابعة عشرة
www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الخصخصة في سوريا..
غياب الخطط ينذر بتبديد أصول الدولة
06

عودة السوريين.. محفوفة بالمخاطر

ملف خاص

عودة لاجئين سوريين من تركيا إلى سوريا بعد سقوط النظام السوري السابق – 11 كانون الأول 2024 (معبر باب الهوى)

أخبار سوريا 02

قواعد تركية في سوريا.. رسائل من ميدان غير مستقر

تقارير مراسلين 04

إدلب.. أسعار الدجاج ترتفع 25%

تقارير مراسلين 04

درعا.. انقطاع الكهرباء يكبل المنطقة الصناعية

تقارير مراسلين 05

الحسكة.. إغلاق المؤسسات لرسمية يعطل معاملات الأهالي

تقارير مراسلين 05

ريف دير الزور.. شكاوى من "التلاعب" بسعر الغاز

رياضة 19

تحديات تواجه السلة السورية

14

لباس المرأة السورية.. جدل يعكس تحولات المجتمع

لم تُترك للمرأة السورية هوامش واسعة في قضية اختيار نمط لباسها، بل كانت المسألة ولا تزال ساحة نقاش وجذب تعكس تحولات المجتمع السوري عبر العقود.
فمن قرارات رسمية تحظر النقاب في الجامعات، إلى أخرى تعيد السماح به في عهد النظام السابق، استمر الجدل الذي أكملته ملصقات متضادة حول "الحجاب الشرعي" و"لباس المرأة الحرة"، بعد سقوط الأسد...

قواعد تركية في سوريا.. رسائل من ميدان غير مستقر

عنب بلدي – حسام المحمود

منذ سقوط نظام بشار الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، تعزز تركيا علاقاتها مع الإدارة السورية الجديدة باستمرار، وعلى أكثر من صعيد.

وإلى جانب الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الطرفين، وأحدثها زيارة الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، إلى أنقرة، ولقاؤه الرئيس رجب طيب أردوغان، في 4 من شباط الحالي، هناك زيارات لوفود اقتصادية أيضًا.

وإلى جانب السياسة والاقتصاد، يعبر التعاون العسكري بين الجانبين عن نفسه بوضوح وعمق من خلال التوجه التركي لإقامة قواعد عسكرية في سوريا، في ظل تحديات أمنية وسياسية لا تزال تفرض نفسها بقوة في الميدان السوري.

في 4 من شباط، ذكرت وكالة "رويترز" أن من الملفات موضع النقاش بين الرئيس السوري أحمد الشرع، ونظيره التركي، رجب طيب أردوغان، محادثات حول اتفاقية دفاع مشترك، تتضمن إنشاء قواعد جوية تركية في وسط سوريا وتدريب الجيش السوري الجديد.

وبحسب الوكالة، فإن الاتفاقية ستتيح لتركيا إقامة قواعد جوية جديدة في سوريا، واستخدام المجال الجوي السوري لأغراض عسكرية، إلى جانب دورها في تدريب القوات السورية الجديدة.

وقال مسؤول استخباراتي إقليمي، ومسؤول أمني سوري، ومصدر أمني أجنبي مقيم في دمشق، إن المحادثات تشمل إنشاء قاعدتين تركيتين في البادية السورية.

وقال مسؤول في الرئاسة السورية لـ"رويترز"، قبل لقاء الرئيسين، إن الشرع سيناقش مع أردوغان "تدريب الجيش السوري الجديد، بالإضافة إلى مناطق انتشار جديدة والتعاون"، دون تحديد مواقع الانتشار.

وبعد اللقاء، أطلق الرئيسان، التركي والسوري، تصريحات خلال مؤتمر صحفي مشترك، أعرب خلالها أردوغان عن دعم أنقرة لدمشق، لمواجهة ما أسماه "مكافحة كل أشكال الإرهاب"، المتمثل بتنظيم "الدولة الإسلامية" و"حزب العمال الكردستاني"، في إشارة إلى "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

وذكر أنه من خلال التضامن بين سوريا وتركيا سيضمن البلدان جوًا "خاليًا من الإرهاب" في الجغرافيا المشتركة، مع تشديده على الحفاظ على سلامة أراضي سوريا ووحدتها.

كما أعلن أردوغان عزم بلاده رفع العلاقات التركية- السورية إلى المستوى الاستراتيجي، وتكثيف اللقاءات والزيارات بين الجانبين، في حين أكد الشرع تحويل ما وصفه بالعلاقات الأخوية إلى شراكات استراتيجية عميقة في المجالات كافة.

هذه التطورات والحديث عن إقامة قواعد عسكرية على الأراضي السورية لم يتوقف عند هذا الحد، وتبع أيضًا الزيارة الرسمية الأولى لرئيس سوري إلى تركيا منذ أكثر من 14 عامًا، إذ كشفت وزارة الدفاع التركية، في 6 من شباط، عن وضع خارطة طريق لتحسين قدرات الجيش السوري.

ونقلت وكالة "الأناضول" التركية، عن الوزارة، أن خارطة الطريق المشتركة مع الحكومة السورية الجديدة جاءت تماشيًا مع مطالب الأخيرة وسيتم اتخاذ خطوات ملموسة.

هذا الحديث لم يقابل بتأكيد أو نفي سوري رسمي في حينه، لكن وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، قال في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، إن الحكومة في دمشق تتفاوض أيضًا بشأن وضع القواعد العسكرية الأمريكية والتركية في سوريا، وإن الاتفاقيات العسكرية الجديدة مع أنقرة قد تشمل تقليص أو "إعادة توزيع" القوات التركية في البلاد.

واقع ميداني معقد ومهدد

القواعد التركية المتوقعة ستقام على ميدان عسكري وأمني معقد ومحفوف بالتحديات التي ورثتها الإدارة الجديدة عن النظام المخلوع، كواحدة من قضايا معقدة كثيرة راكمها على مدار 14 عامًا قبل إسقاطه، ففي شمال شرقي سوريا توجد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، التي تشكل ذراعًا عسكرية لـ"الإدارة الذاتية"، ولا تزال الإدارة السورية الجديدة تفاوض هذا الكيان العسكري لضمه إلى الجيش السوري الجديد.

في الوقت نفسه، تشدد أنقرة على رفضها تهديدات "حزب العمال الكردستاني" و"وحدات حماية الشعب"، مع التلويح بعمليات عسكرية محتملة ضد "وحدات حماية الشعب"، وهو ما أكده وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، في 10 من كانون الثاني الماضي.

وقال فيدان إن شروط تركيا واضحة لتجنب عمل عسكري، وهي انسحاب قيادة وكوادر تنظيم "PKK" بالكامل من سوريا، "ومع ذلك، لا نرى أي نيات أو استعدادات لتحقيق هذا الأمر"،

ثلاثة سيناريوهات ترسم التفاوض

بين دمشق و"قسد"

عنب بلدي – محمود العبدالله

المواقف المعلنة من جانب "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والإدارة الجديدة في دمشق تشي بأن الطرفين لا يزالان يعولان على التفاوض والحوار، كوسيلة للوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

لكن ذلك لا يعني، بحسب باحثين تحدثوا لعنب بلدي، غياب أي تحديات من شأنها أن تقود العملية إلى الصدام والفشل.

ترتبط هذه التحديات بأكثر من مسار وتتعلق على وجه الخصوص بثلاثة سيناريوهات قد تصل إليها عملية التفاوض المتواصلة حتى الآن بين الجانبين، بحسب باحثين تحدثوا لعنب بلدي.

أول هذه السيناريوهات هو الوصول إلى تفاهمات تحافظ على الاستقرار في سوريا.

بينما يذهب السيناريو الثاني باتجاه الصدام العسكري، الذي قد يعيد رسم خريطة السيطرة من جديد.

وقد يظل الوضع الحالي بين "قسد" وإدارة دمشق دون أي مواجهة شاملة، ما يضمن استقرارًا نسبيًا لكل طرف، وهو السيناريو الثالث الذي قد ينعكس في المرحلة المقبلة.

وقال الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في 3 من شباط الحالي، إن المفاوضات مع "قسد" لا تزال مستمرة، مشيرًا إلى تحفظه على ذكر التفاصيل، "نظرًا إلى وجود أطراف ليس من مصلحتها نجاح المفاوضات".

وذكر الشرع أن "قسد" أبدت استعدادها لحصر السلاح بيد الدولة السورية، مع وجود بعض الاختلافات الجزئية بين الطرفين.

في المقابل، قال القائد العام لـ"قسد"، مظلوم عبدي، في أحدث تعليقاته على القضية، إن المفاوضات مع دمشق مستمرة، برعاية وسطاء من أعضاء في التحالف الدولي، مضيفًا أن رؤيته لسوريا بأنها "دولة لامركزية علمانية قائمة على الديمقراطية".

كما أشار عبدي إلى أن "الكرد في شمال شرقي سوريا، يريدون إدارة شؤونهم المحلية في دولة لامركزية، دون الانفصال أو إنشاء حكومة أو برلمان مستقلين"، وفقًا لوكالة "أسوشيتد برس".

سيناريو "أكثر ترجيحًا"

تطالب "قسد" بأن يكون هناك اعتراف دستوري بالكرد وبلغتهم وبثقافتهم، أو الحصول على نوع من الخصوصية الكردية في سوريا، الأمر الذي لا يشكل عائقًا كبيرًا، وفقًا للباحث في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية" أسامة شيخ علي.

ويرى شيخ علي، في حديث لعنب بلدي، أن أحد السيناريوهات المتوقعة الأكثر ترجيحًا من المفاوضات هو نجاحها والوصول إلى تفاهمات بين الطرفين، دون أن يستبعد الباحث السوري وجود تحديات.

وأوضح أن أهم هذه التحديات "إعادة هيكلة الجيش السوري الجديد، بالإضافة إلى مستقبل وشكل الإدارة الذاتية".

وتعمل إدارة دمشق على وضع هيكلية لـ"الجيش السوري الجديد"، وتطالب بأن يكون الانضمام لوزارة الدفاع كأفراد، بعد حل الفصائل والكتل العسكرية.

في المقابل، تصر "قسد" على وجودها ضمن الجيش السوري ككتلة عسكرية، ما يشكل تحديًا أمام نجاح السيناريو الأول، وهو ما ترفضه دمشق، حتى لا تتشكل دولة داخل دولة، بحسب ما ذكره شيخ علي.

الباحث في الشؤون الكردية بدر ملا رشيد، قال إن دمج "قسد" ضمن وزارة الدفاع في "الجيش السوري الجديد"، يعتمد على عدة عوامل سياسية وميدانية وإقليمية.

وأضاف ملا رشيد، لعنب بلدي، أن نجاح عملية التفاوض بين "قسد" وإدارة دمشق تحتاج إلى توافق يعتمد على تفاهمات دقيقة، وثقة قوية، في ظل اختلاف الجهات الداعمة، والأهداف المتعلقة بالتصور حول صيغة الحكم في سوريا.

كما أشار الباحث في الشؤون الكردية إلى أن كلا الطرفين لديه وجهة نظر مختلفة، فيما يخص الموارد والثروات الطبيعية من نفط وغاز، ومحصول القمح بشكل رئيس، وهذه الموارد الخاصة بالدولة السورية تقع تحت سيطرة "قسد".

وإلى جانب رفضها الانضمام على مستوى الأفراد، تعمل "قسد" على إبقاء الهياكل المدنية التابعة لها دون حلها، وهو ما اعتبره شيخ علي تحديًا ثانيًا أمام نجاح المفاوضات.

ويرى شيخ علي أنه يوجد توافق جزئي بين الطرفين، حول إعطاء صلاحيات أكبر للإدارة المحلية، لكن دمشق تصر على رفض أي صيغة قد تؤدي إلى نوع من المحاصصة العرقية أو الطائفية.

ماذا لو فشل التفاوض؟

السيناريو الثاني المتوقع من قبل الباحثين على صعيد التفاوض الحاصل بين دمشق و"قسد" هو فشل العملية المستمرة بينهما، وتحول مجريات الأمور باتجاه الصدام العسكري.

ورغم ترجيح دمشق للحل السلمي على أي صدام عسكري مع "قسد"، فإن احتمال عدم توافق الطرفين وحصول تصعيد عسكري ما زال قائمًا، وفقًا لبدر ملا رشيد.

ومن وجهة نظر الباحث أسامة شيخ، علي فإن فشل المفاوضات ووقوع أي صدام عسكري سيكون "أمرًا مكلفًا بطبيعة الحال".

وذكر أن أهم معوق لهذا السيناريو هو الوجود الأمريكي، مستبعدًا سعي دمشق إلى حصول صدام واسع أو إطلاق معارك في مناطق شمال شرقي سوريا، قبل انسحاب واشنطن من هناك.

"تجميد الصراع"

تسيطر "قسد" على مناطق واسعة في شمال شرقي سوريا، وتتلقى دعمًا عسكريًا منذ سنوات من التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يستقبل الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع في أنقرة – 4 شباط 2025 (رئاسة الجمهورية/تلجرام)

مضيفًا أن "الإرهابيين القادمين من دول أخرى يجب أن يغادروا سوريا أيضًا"، لافتًا إلى أن بلاده تراقب الوضع عن كثب .

وفي شمال شرقي سوريا أيضًا، لا تزال الولايات المتحدة تحافظ على وجود عسكري يجري الحديث عن إنهاء محتمل له في غضون أشهر، بعد سنوات الحضور العسكري الأمريكي، لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" وفق ما هو معلن، ضمن إطار عمل قوات "التحالف الدولي".

وكان التنظيم وجه رسائل تهديد لحكومة دمشق، في كانون الثاني الماضي، في حال تطبيقها قوانين ومواثيق الأمم المتحدة في السلم والحرب، في إشارة إلى خطر لم ينفِه وزير الدفاع السوري في مقابلة سابقة مع تلفزيون "العربي" حين تحدث عن مساعي تقويضه دون خوض في التفاصيل.

أما في الجنوب السوري، فتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي توغلًا بريًا بما ينقض اتفاق فض الاشتباك المبرم عام 1974، ما يجعل الأراضي السورية مسرحًا لقوات أجنبية يشكل حضورها تهديدًا لسلامة ووحدة الأراضي السورية.

رسائل تركية ودور مهم

المحلل العسكري الرائد طارق حاج بكري، أوضح لعنب بلدي أنه لا يمكن المساس بسيادة الأراضي السورية، وهذا مبدأ سيادي، مبينًا أن كل الدول التي تعتمد جيشًا من المتطوعين تسمح بإقامة قواعد عسكرية لدول أخرى على أراضيها، على ألا يكون هذا الوجود تدخلًا بالسيادة أو الشؤون الداخلية للدولة المستضيفة للقواعد.

واستبعد حاج بكري إقامة قواعد تركية عسكرية جديدة في سوريا، مرجحًا إعادة توزيع وانتشار القواعد التركية المقامة شمال غربي سوريا، وحصرها في مواقع محددة، مبينًا أن إقامة القواعد يتطلب اتفاقًا يتيح للدولة صاحبة القواعد إثبات وجودها بما يحمي أمنها القومي ومصالحها السياسية والاقتصادية.

ويمكن أن تكون هناك مصلحة للدولة المستضيفة للقواعد بوجود قوى أجنبية غير متدخلة، على أراضيها، تستمد منها قوة وحماية في وجه تهديدات دولية، على اعتبار أن سوريا ساحة صراع وأرض مهمة جغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا، ما يجعلها بحاجة لدولة قوية تحميها من الأطماع الأجنبية، في ظل وجود قوى روسية وأمريكية.

واعتبر المحلل العسكري أن وجود قوات تركية في سوريا موجه بالدرجة الأولى ضد "العمال الكردستاني" و"قسد"، التي تحاول الوصول إلى وضع خاص في سوريا، وهي مسألة تتعارض مع مصالح أنقرة ودمشق، فمن مصلحة تركيا عدم وجود كيان ذي طابع عنصري قومي، إذ ترى في ذلك تهديدًا لأمنها القومي.

ويمكن أن تكون هذه الرسائل موجهة للروس والإسرائيليين والأمريكيين، ومفادها أن أنقرة لن تسمح بتدخل آخر في سوريا، في إطار دعم معنوي وعسكري للحكومة الجديدة في دمشق.

وبعد زيارة نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، إلى دمشق، نهاية كانون الثاني الماضي، ولقائه بالمسؤولين السوريين، لنقاش مجموعة ملفات منها القاعدتان الروسيتان على الأراضي السورية، قال مكتب الرئاسة الروسية (الكرملين)، في 3 من شباط، إن روسيا ستواصل الحوار مع السلطات السورية الجديدة بشأن جميع القضايا، بما في ذلك الاتفاقات حول قواعدها العسكرية في سوريا.

من جانبه، أبدى وزير الدفاع السوري قبل أيام، استعدادًا للسماح لروسيا بالاحتفاظ بقواعدها الجوية والبحرية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، طالما أن أي اتفاق مع الكرملين يخدم مصالح دمشق، لافتًا إلى أن مسألة احتفاظ أمريكا بوجودها العسكري في شمال شرقي سوريا "قيد التفاوض".

الباحث في العلاقات الدولية محمود علوش، أوضح لعنب بلدي، أن التعاون الدفاعي مع تركيا يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة السورية الجديدة على عدة مستويات، فتركيا دولة ضامنة للحفاظ على وحدة الأراضي السورية، إلى جانب تقاطع مصالح مع دمشق في مسألة تقويض مشروع "وحدات حماية الشعب"، بالإضافة إلى دور مهم محتمل في تأهيل وتدريب وربما تسليح الجيش السوري الجديد.

وبحسب علوش، فإن القواعد التركية يمكن أن تساعد سوريا في الدفاع عن نفسها خصوصًا في مواجهة تحديات خارجية كبيرة، لا سيما في هذه الفترة، لأن القدرات العسكرية للدولة السورية منهارة، وهناك أطراف، ومنها إسرائيل، تحاول استغلال هذا الوضع لتحقيق أهدافها وسياستها التوسعية في سوريا.

الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وسوريا نتيجة طبيعية للجغرافيا السياسية وعلاقة تركيا بالثورة السورية خلال السنوات الماضية، كما أن هذه الشراكة ليست خيارًا لدمشق مقدار ما هي حاجة، فتركيا تمتلك مقومات ضرورية لسوريا في هذه الفترة، والعلاقة بين تركيا وسوريا لا تضع ضغطًا على دمشق في علاقاتها بخياراتها الجيوسياسية والعلاقات الداخلية، وفق الباحث.

وقال علوش، إن الشرع يريد إظهار أن العلاقة مع تركيا تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لسوريا الجديدة، مع محاولة إيجاد نوع من التوازن في الشراكات الخارجية، وتحديدًا بين السعودية وتركيا، إثر زيارتين متتابعتين أجراهما إلى هذين البلدين، ما يعكس اهتمامًا بهاتين القوتين والحصول على احتضان إقليمي للإدارة الجديدة، وتحقيق توازن في الشراكة مع الرياض وأنقرة.

وكان الرئيس السوري زار الأسبوع الماضي السعودية على رأس وفد رفيع المستوى، واستمرت الزيارة ليومين، وهي نفس المدة التي قضاها في أنقرة حين زارها بعد الرياض مباشرة.

وبعد سقوط نظام الأسد، تصدرت قضية هذه القوات المشهد السوري، خاصة أن حلها قد يعني إزالة أبرز العقبات أمام الإدارة الجديدة في دمشق، على صعيد الميدان والعسكرة وحتى الشق المتعلق بالسياسية.

وما بين التفاوض ونجاحه وفشله وذهاب "قسد" وإدارة دمشق باتجاه الصدام، يبرز سيناريو ثالث يتعلق باستمرار المفاوضات لفترة أطول، لكن الباحثين يعتبرونه "الأقل حظًا".

وقال الباحث أسامة شيخ علي، إن من المتوقع استمرار مسار التفاوض لفترة أطول مع تحقيق بعض الاختراقات، من خلال تقديم "قسد" بعض التنازلات في بعض الملفات التي تتمسك بها، والمتمثلة في شكل الانضمام للجيش وقضايا أخرى تتعلق بالثروات وإدارتها.

وأشار إلى أن بقاء هياكل "الإدارة الذاتية" الجناح السياسي لـ"قسد" لفترة مقبلة سيناريو متوقع، من خلال التوافق مع دمشق على خروج "قسد" من المناطق ذات الغالبية العربية في دير الزور والرقة وبقائها في مثلث الحسكة أو في مناطق ذات غالبية كردية.

ويعتقد بدر ملا رشيد أن استمرار ما أسماها حالة اللاتوافق دون مواجهات شاملة هي الأقل حظوظًا بين الاحتمالات الأخرى، لما تفرضه الضرورات لإمكانية بقاء عمل "قسد" السياسي والعسكري دون أي اعتراف رسمي من الحكومة الجديدة أو المجتمع الدولي، ما يجعلها عرضة للتهميش ويضعف قدرتها على التفاوض أو تأمين دعم دولي مستدام.

وأضاف أن هذا السيناريو سيفرض استمرار حالة الصدام العسكري وغياب التنسيق بين الطرفين، ما يؤدي إلى أزمات اقتصادية وإنسانية وأمنية، مثل نقص الموارد والخدمات الأساسية.

ماذا تمسك "قسد" من أوراق؟

ووفقًا للباحث أسامة شيخ علي، فإن أبرز أوراق الضغط التي تمتلكها "قسد"، هي قوتها العسكرية وقدرتها على التأثير، بالإضافة إلى ملف معتقلي وعوائل "التنظيم" المحتجزين لديها.

وقال إن هذا الملف يعد من أقوى الأوراق التي تملكها "قسد" ولن تتنازل عنها بسهولة.

الدولة التي تحظى باعتراف دولي هي الوحيدة القادرة على إنشاء محاكم خاصة لمحاكمة المحتجزين من عناصر التنظيم، وربما ترحيلهم إلى دولهم، بحسب شيخ علي، مشيرًا إلى عدم قدرة "قسد" على إنهاء هذا الملف.

وذكر أن الوضع الحالي في مخيمات عوائل التنظيم ومقاتليه المحتجزين لا يمكن أن يستمر طويلًا.

وتعمل "قسد" على تحريك الرأي العام الكردي، من خلال ربط مصير القضية الكردية بمصيرها، بمعنى أن انهيار "قسد" أو نهايتها سيعني نهاية القضية الكردية في سوريا، وبالتالي زيادة الدعم الكردي لمشروعها، بحسب ما ذكره شيخ علي.

وعقدت القيادة العامة في سوريا مؤتمرًا لإعلان انتصار الثورة، في 29 من كانون الثاني الماضي، ضم قادة عسكريين من أغلب الفصائل العسكرية.

ومن أهم ما جاء في مخرجات "مؤتمر النصر"، تنصيب أحمد الشرع رئيسًا لسوريا في المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى حل جميع الفصائل العسكرية ضمن وزارة الدفاع، وإعادة بناء الجيش السوري على أسس وطنية.

وكانت "الإدارة الذاتية" انتقدت "مؤتمر النصر" معتبرة أنه غير قانوني، وجاء في بيانها، في 2 من شباط الحالي، أن القرارات الصادرة عن المؤتمر يجب أن تكون ضمن مؤتمر وطني تحضره جميع المكونات والطوائف والشرائح السورية، وليس القيادات العسكرية فقط .

وأضاف البيان أن السياقات التي تتم خارج إطار المؤتمر الوطني السوري ودون مشاركة القوى السياسية والثورية والشعبية تعتبر "منقوصة"، مشيرة إلى أن الحل الأمثل لإنهاء حالة عدم الاستقرار هي عقد حوار وطني دون إقصاء أحد.

بينما قال وزير الدفاع، مرهف أبو قصرة، في 7 من شباط الحالي، إن نحو 100 فصيل مسلح في سوريا وافقوا على الانضمام لوزارة الدفاع، مع حل وحداتهم الحالية.

وذكر أبو قصرة في وقت سابق أن وزارة الدفاع هي حالة مؤسساتية، والأولوية ترميم جيش هدفه الدفاع عن الوطن لا عن مصالح خاصة أو طائفة على حساب باقي المكونات السورية.

وذكر أنه تم تشكيل لجنة من كبار الضباط للعمل على هيكلة المؤسسة العسكرية الجديدة.

الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع وقائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) مظلوم عبدي (تعديل عنب بلدي)

ما الأسباب؟

أسعار الدجاج ترتفع 25% في إدلب

أسعار الدجاج ترتفع 25% في مدينة إدلب – شباط 2025 (عنب بلدي/ سماح علوش)

إدلب – سماح علوش

ارتفعت أسعار الدجاج بنسبة وصلت إلى 25% في إدلب شمالي سوريا، ما تسبب بعزوف كثير من الأهالي عن شرائها لعدم تناسب الأسعار مع القدرة الشرائية لديهم.

منذ نهاية كانون الثاني الماضي، وصل سعر طن الدجاج إلى 2100 دولار أمريكي (نحو 20 مليون ليرة سورية)، بعد أن كان الطن بـ1500 دولار.

ووصل سعر الكيلوغرام من فخذ الدجاج إلى 23.5 ألف ليرة سورية (2.5 دولار)، والصدر المنزوع العظم والجلد إلى 37 ألفًا (4 دولارات)، وكيلو الفروج إلى 28 ألفًا.

منع الارتفاع شريحة واسعة من الأهالي من شراء الدجاج، خاصة أنه مصدر أساسي للبروتين مقارنة بأسعار اللحوم الحمراء، إذ وصل سعر الكيلوغرام من لحم الغنم إلى 92 ألف ليرة سورية (10 دولارات)، وكيلو لحم العجل إلى 75 ألفًا (8 دولارات).

أمراض وزيادة طلب

مدير مذبح مداجن "اليمامة" في إدلب، عمر سيد عيسى، قال لعنب بلدي، إن سبب ارتفاع سعر الفروج يعود لانتشار الأمراض التي أدت إلى نفوق أفواج من الفروج.

ومن الأسباب زيادة الطلب على الدجاج من المحافظات الأخرى بعد سقوط النظام السوري السابق، وبسبب توقف أغلب المداجن عن العمل لدورة كاملة في مناطق سوريا "المحررة حديثًا" نتيجة المعارك الدائرة حينها.

وأضاف أن سعر طن العلف للدجاج بعد تعديل الرسوم الجمركية، ارتفع 20 دولارًا أمريكيًا عن السابق.

أما خالد وهو صاحب محل لبيع الدجاج في مدينة إدلب، فيعاني من صعوبة في تأمين كميات مناسبة للبيع بسبب توقف بعض المداجن عن العمل، وإغلاقها بسبب الخسائر، وتوافد تجار من المحافظات الأخرى لشراء كميات من الدجاج، نظرًا إلى انخفاض سعره مقارنة بأسعاره في مناطقهم.

وأوضح أن هذه الحالة تسمى "ازدياد الطلب وقلة المعروض"، وهي سبب رئيس أسهم بارتفاع الأسعار أيضًا.

توقع رامز وهو صاحب مدجنة في ريف إدلب انخفاض الأسعار قريبًا، لأن الزيادة حدثت بسبب حالة التخبط في الأسواق، وعندما تستقر الأسواق وتصبح أسعار العلف والصوص والمحروقات موحدة بين المحافظات، ستكون الأمور أفضل من ذلك.

وقال رامز لعنب بلدي، إن ارتفاع أسعار المحروقات أثر أيضًا على ارتفاع الأسعار بشكل عام، فقد بلغ سعر ليتر المازوت دولارًا واحدًا، وليتر البنزين 1.25 دولار.

دعوات للمقاطعة

وصف البائع خالد إقبال الأهالي في إدلب على شراء الدجاج بأنه "من متوسط إلى ضعيف"، لأن الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان لا يزال مترديًا، ولا يستطيعون مواكبة أي ارتفاع في الأسعار.

وعقب ارتفاع أسعار الدجاج، دعت عدة صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي الأهالي لمقاطعة الشراء، علّها تكون ورقة ضغط على التجار لخفض الأسعار.

سألت عنب بلدي عدة أشخاص عن مدى قدرتهم على الشراء، وكانت الإجابات متشابهة بانتظار الانخفاض في السعر أو تخفيض الكميات، أو حتى العزوف، لأن الأجور اليومية لم تتحسن.

يعمل فيصل لبابيدي بأجر يومي قد يصل في أحسن الأحوال إلى خمسة دولارات، وهو غير ثابت أو دائم، كما أنه يسكن في بيت غير مكسو بإيجار 25 دولارًا شهريًا.

قال الشاب لعنب بلدي، إن وضعه المالي لا يمكنه من شراء الدجاج بهذه الأسعار، معتبرًا أن اللحوم أصبحت حلمًا لذوي الدخل المحدود، ولا حاجة للمقاطعة، وفق تعبيره.

وذكر فيصل أنه يعتمد على البيض كمصدر للبروتين لعائلته، فسعر طبق البيض (30 بيضة) ما يقارب 2.2 دولار، ولم يتأثر بارتفاع أسعار لحوم الدجاج.

وزارة الاقتصاد: سبر دوري.. عرض وطلب

عن وجود ضوابط، أو رقابة تموينية على المداجن والمحال، لضبط الأسعار، بما يتناسب مع مرابح التجار واحتياجات المستهلكين، قال المكتب الإعلامي في وزارة الاقتصاد بحكومة دمشق المؤقتة لعنب بلدي، إن دائرة الأسعار تعمل لوضع مؤشرات عبر سبر دوري لأسعار السلع والمواد منها الفروج.

أما بما يخص تغيير الأسعار، فالأمر مرتبط بميزان العرض والطلب، وارتفاع السعر مؤخرًا مرتبط بالمواسم، وموضوع التربية، بما ينعكس على المعروض بالسوق وكمية الطلب عليه.

وأضاف المكتب أن الحكومة تقوم بدورها عبر أدواتها ومنها التموين، لمنع احتكار السلع أو تلاعب التجار بسعرها.

وعن وجود خطط مستقبلية للحد من ارتفاع الأسعار بما يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن السوري، ذكر المكتب الإعلامي أن ازدياد التنافسية بين الفعاليات، ودخول منافسين جدد عبر فتح الباب للاستثمار في جميع القطاعات، يعود بالفائدة على الأهالي من خلال تخفيض السعر وتحسين الجودة أمام المستهلكين.

وفيما يتعلق بوضع خطط لتوحيد الأسعار بين المحافظات لتخفيف الضغط على إدلب وريفها، أوضح المكتب أنه مع تحرير سوريا كان لكل معبر حدودي رسومه وآلية عمله المختلفة عن البقية، لذلك أصدرت وزارة الاقتصاد تعرفة جمركية موحدة على جميع معابر ومنافذ سوريا، بحيث تتوحد الأسعار للمنتجات المستوردة ورفع جودة المنتج المحلي، ليكون قادرًا على المنافسة محليًا وخارجيًا، عبر هيكلية وآلية عمل جديدة تسهم في تطوير العجلة الاقتصادية.

وفي 20 من كانون الثاني الماضي، قالت منظمة "أطباء بلا حدود"، إن أكثر من 70% من سكان سوريا بحاجة إلى مساعدات إنسانية "عاجلة"، وأكدت سعيها لتوسيع أنشطتها في مناطق كان الوصول إليها "مستحيلًا" في عهد نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد.

وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ينزلق المزيد من الناس في سوريا إلى براثن الفقر المدقع، ويحتاج 16.7 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية في سوريا.

درعا..
انقطاع الكهرباء يكبل المنطقة الصناعية

درعا – حليم محمد

اشتكى صناعيو المنطقة الصناعية في محافظة درعا جنوبي سوريا من تراجع ساعات تشغيل التيار الكهربائي، ما أثر على سويّة العملية الإنتاجية، خاصة خلال النهار.

وتعتبر المنطقة الصناعية في درعا مركزًا حيويًا يجمع كل الصناعيين في المدينة، إذ يمنع مجلس المدينة فتح أي منشأة صناعية خارجها (المنطقة الصناعية).

وتتنوع المحال التجارية في المنطقة الصناعية بين ميكانيك السيارات والدراجات وورشات الحدادة والنجارة وغيرها من الحرف والصناعات.

ثلاث ساعات فقط

قال غسان الكور وهو مالك منشأة "موبيليا" في المنطقة الصناعية، إن الكهرباء لا تأتي سوى ثلاث ساعات فقط، من أصل 24 ساعة.

وأضاف غسان أنه يتوقف عن العمل خلال قطع الكهرباء، لأنه لا يملك مولدة للكهرباء، كما أن ثمن الديزل لا يزال مرتفعًا، ويشكل تكلفة إضافية على الصناعي.

ويصل سعر الليتر من المازوت إلى 13 ألف ليرة سورية (1.3 دولار أمريكي)، وتحتاج المولدة ما بين أربعة ليترات إلى ستة في الساعة الواحدة.

طالب غسان بتشغيل مستمر للتيار الكهربائي، وخاصة خلال ساعات النهار، التي تعد ذروة العمل في المنطقة الصناعية.

أما ثائر المقداد، ويعمل في دهان السيارات بالمنطقة الصناعية، فقال لعنب بلدي، إن انقطاع الكهرباء المستمر هو أكبر عقبة للصناعيين، لأنها ترتبط برأس مال عملهم.

ويتكرر انقطاع الكهرباء بحسب ثائر، إذ من المفترض أن تستمر 12 ساعة وصل خلال ساعات النهار.

وأضاف أن الصناعيين يدفعون 1200 ليرة سورية (10 سنتات) عن كل كيلوواط، ومع ذلك يبقى المبلغ أقل تكلفة من تشغيل مولدة الديزل.

كما يعاني صناعيو درعا من نقص الخدمات العامة في المنطقة الصناعية كالصرف الصحي، إضافة إلى سوء جودة الطرق، وتكدس النفايات عل أطراف المنطقة الصناعية.

حمولة زائدة

المدير العام للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء في سوريا، خالد أبودي، قال لعنب بلدي، إن الانقطاع المتكرر في المنطقة الصناعية بدرعا يعود لعدة أسباب، منها الحماية الترددية وهي حماية المنظومة الكهربائية من تغيرات التردد، التي تسببها الزيادة في الحمولة، ما يؤدي إلى فصل تلقائي للتيار بعد تجاوز الحد المسموح به من الحمولة.

وأضاف أبودي أن محطات التحويل والشبكات بحاجة لصيانة، وتعمل المؤسسة على ذلك بالحد الأدنى لعدم توفر قطع الصيانة اللازمة.

وقسّم أبودي خطط تطوير وتحسين الكهرباء لثلاث مراحل هي:

- مرحلة الطوارئ، وهي المرحلة الحالية، وتهدف إلى تقليل ساعات التقنين.
- مرحلة البناء، وتهدف إلى إيصال الكهرباء بالحد الجيد للمواطنين.
- مرحلة التطوير، وتسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإيصال الكهرباء لكل مواطن.

وفاقمت السنوات العشر الأخيرة الأوضاع الخدمية المرتبطة بالكهرباء في المناطق التي كان يسيطر عليها النظام المخلوع، حيث أصبح نصيب الفرد من استهلاك كهرباء الدولة 15% مما كان عليه في عام 2010، وفق دراسة بحثية أعدها الباحثان سنان حتاحت وكرم شعار، في أيلول 2021.

وتبلغ قيمة الأضرار المباشرة بسبب التدمير الذي أصاب المنظومة الكهربائية في سوريا نتيجة الحرب نحو 40 مليار دولار أمريكي، والأضرار غير المباشرة بلغت أكثر من 80 مليار دولار، وفق تصريحات لوزير الكهرباء الأسبق، غسان الزامل، في أيار 2024، الذي أرجع مشكلة الكهرباء في وقت سابق لنقص توريدات المشتقات النفطية أيضًا.

وأبدى وزير الكهرباء الأردني، صالح الخرابشة، استعداد الأردن لتزويد سوريا بنحو 250 ميغاواط من الكهرباء فوريًا، حال جاهزية شبكة خط الربط الكهربائي التي تربط البلدين داخل الجانب السوري.

إغلاق المؤسسات الرسمية يعطل معاملات الحسكة

الحسكة – مجد السالم

يعجز مواطنون في الحسكة شرقي سوريا عن إتمام معاملاتهم الرسمية بسبب إغلاق مؤسسات حكومية مثل مديرية الأحوال المدنية (النفوس)، والمحاكم من قبل "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

هذه الحالة التي لا تزال تربك الأهالي مستمرة حتى شباط الحالي، إذ بدأت منذ سيطرة "قسد" على تلك المؤسسات عقب سقوط النظام السوري السابق، وهروب بشار الأسد إلى موسكو، في 8 من كانون الأول 2024.

استخراج الوثائق مهمة مستحيلة

صارت المعاملات مثل تجديد الهويات واستخراج الوثائق الرسمية، وتسجيل العقارات، وحتى إتمام القضايا القانونية، مهمة مستحيلة، وفق أشخاص قابلتهم عنب بلدي.

ويعتبر إغلاق مديرية الأحوال المدنية من أكثر الإجراءات تأثيرًا على المواطنين، بحسب ما رصدته عنب بلدي، فمن دون هذه المديرية لا يمكن للمواطنين تجديد هوياتهم الشخصية أو استخراج شهادات الميلاد أو الوفاة، أو إتمام أي معاملة تتعلق بالحالة المدنية.

هذا الأمر خلق مشكلات للسكان، خاصة في القضايا التي تحتاج إلى وثائق رسمية لاستكمال أي معاملة حكومية.

يشعر عزت الحسين (40 عامًا) المقيم في القامشلي بالقلق من أن تطول هذه المشكلة، إذ أضاع بطاقته الشخصية (الهوية) قبل بدء المعارك التي أدت إلى سقوط النظام بأسبوع.

وقال لعنب بلدي، إنه كان يحاول تنظيم "ضبط شرطة " لدى مديرية منطقة القامشلي من أجل استخراج بطاقة "بدل ضائع"، لكن تطور وتسارع الأحداث حال دون ذلك.

وأضاف أنه الآن من دون هوية أو ضبط رسمي يثبت أنه فقدها، ما يسبب له العديد من المشكلات خلال المرور بحواجز "قسد" المنتشرة في المنطقة، ويعرقل تحركه لمناطق أبعد من مدينته.

المحاكم والقضايا القانونية

المحامي حسن مخلف (37 عامًا) من القامشلي، قال لعنب بلدي، إن إغلاق المحاكم الرسمية في كل الحسكة أدى إلى تعطيل آلاف القضايا القانونية، بما في ذلك قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق والميراث، بالإضافة إلى القضايا المدنية والتجارية ودفع ببعض السكان للسفر إلى محافظات أخرى لاستكمال أوراقهم.

وذكر أن المواطنين الذين يحتاجون إلى حل نزاعات أو إتمام معاملات قانونية وجدوا أنفسهم أمام خيارين، إما الانتظار لفترات غير محددة، وإما اللجوء إلى المحاكم التابعة لـ"الإدارة الذاتية"، التي لا تعترف بها الحكومة السورية ولا العديد من الدول.

تأثير على سوق العقارات

المحامي أوضح أن توقف العمل في دوائر تسجيل العقارات التابعة للحكومة السورية أدى إلى تجميد سوق العقارات في المنطقة، فالأشخاص الذين يرغبون في بيع أو شراء عقارات وجدوا أنفسهم عاجزين عن إتمام معاملاتهم، بسبب عدم وجود جهة رسمية معترف بها لتسجيل العقارات.

وخلق هذه الأمر حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وسبب ركودًا في سوق العقارات، وحتى في بيع وشراء السيارات المسجلة لدى حكومة دمشق المؤقتة.

تعذّر على عبد الرحمن العليوي (32 عامًا) من القحطانية بريف الحسكة بيع منزله الذي تبلغ قيمته نحو 30 ألف دولار أمريكي لوفاء دين مالي مستحق عليه.

وقال لعنب بلدي، إنه رغم تخفيض السعر بنحو 6000 دولار، لم يستطع البيع بسبب إغلاق المحاكم وعدم رغبة المشترين بالمغامرة في الوقت الحالي.

وذكر أنه سُجن لدى "الإدارة الذاتية" لمدة أسبوع بعد شكوى ضده تقدم بها الدائن، لكنه خرج بكفالة، وحتى الآن يحاول بيع منزله وهو "مهدد بالسجن مرة أخرى" إذا لم يسدد ما عليه من ديون.

وبحسب ما علمته عنب بلدي من عدة محامين في المنطقة، فإن عملهم شبه متوقف حاليًا، ويقتصر دورهم على كتابة بعض عقود البيع والشراء، لكن دون أن يتم تثبيتها في المحاكم.

كما طلبت "الإدارة "الذاتية" من المحامين العودة إلى الدوام في المحاكم، لكن على أن يكون العمل وفق "قوانين الإدارة" وهذا ما رفضوه، لافتين إلى أن "الإدارة" في الوقت الحالي مسيطرة على كامل أوراق ومعاملات وأرشيف المحاكم، ونقلتها إلى أحد الأقبية في مبنى المحكمة.

وأثار قرار إغلاق المؤسسات من قبل "الإدارة الذاتية" موجة من الانتقادات من قبل سكان المنطقة، مطالبين بالتراجع عن قرارها غير المعلن.

وبالنسبة لـ"قسد" وهي الجناح العسكري لـ"الإدارة الذاتية"، لا تزال المفاوضات جارية مع دمشق، للانخراط مع الإدارة السورية الجديدة، بوجود أطراف تحاول خلق صدام عسكري بينهما، وفق قائد "قسد"، مظلوم عبدي، الذي ذكر وجود تنسيق لتفادي هذا الصدام.

في المقابل، يشترط الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وجود ثلاث قواعد أساسية لحل المشكلة وهي: ألا يكون هناك تقسيم في سوريا بأي شكل من الأشكال، حتى لو كانت بشكل فيدرالي، ومغادرة المسلحين الأجانب الذين يتسببون بمشكلات لدول مجاورة، وأن يكون السلاح محصورًا بيد الدولة فقط.

سيطرت "الإدارة الذاتية" على المؤسسات الحكومية التي كانت في "المربع الأمني" وسط الحسكة بعد سقوط بشار الأسد – 8 كانون الأول 2024 (نورث برس)

دير الزور.. شكاوى من "التلاعب" بسعر الغاز

دير الزور – عبادة الشيخ

اشتكى عدد من أهالي ريف دير الزور الشرقي حيث تسيطر "الإدارة الذاتية" من بيع أسعار الغاز المنزلي فوق التسعيرة الرسمية، ومن "تلاعب" مندوبي الغاز بالسعر، وتأخير فترة توزيع ووصول الأسطوانات للأهالي.

في 4 من شباط الحالي، أصدرت مديرية المحروقات تعميمًا إلى جميع مندوبي الغاز، حددت فيه سعر أسطوانة الغاز المنزلي بسبعة دولارت أمريكية، ويدفع المواطن ثمانية دولارات للمندوب، أو ما يعادلها من الليرة السورية.

الدولار الأمريكي الإضافي يتضمن أجور النقل ويترك هامش ربح للمندوب، لكن بعض المندوبين يطلبون 120 ألف ليرة سورية، وهو ما يعادل 13 دولارًا أمريكيًا.

هذه التجاوزات موجودة رغم توعّد المديرية بمحاسبة المندوب وإحالته للقضاء المختص وإلغاء الرخصة، ومصادرة مبلغ التأمين منه، في حال تجاوز السعر المحدد.

إضافة إلى رفع السعر، يتأخر توزيع الأسطوانات لأكثر من شهرين، رغم أن مدة التوزيع يجب أن تتراوح بين شهر و40 يومًا، لكن غياب الرقابة وفق الأهالي، سهّل هذه المخالفات والتجاوزات من المندوبين.

شكاوى من السعر وعملية التوزيع

حمزة الهرمز من قرية حريزة بريف دير الزورالشمالي، قال لعنب بلدي، إن مندوبي الغاز المعيّنين من قبل لجنة المحروقات "يتلاعبون" بالأسعار، ويتأخرون في توزيع مادة الغاز على الأهالي.

وذكر أنه رغم تقديم الأهالي عدة شكاوى إلى مكتب لجنة المحروقات، لا تزال مطالبهم دون استجابة.

أما رضوان البشير القاطن في بلدة الصعوة غربي دير الزور، فقال إنه تشاجر مع مندوب الغاز لحساب الأسطوانة بسعر مرتفع دون الأخذ بعين الاعتبار تحسن قيمة الليرة.

ولم يتغير الوضع رغم تقديم رضوان شكوى إلى المجلس المحلي، مستنكرًا اعتماد عمليات توزيع الغاز على صلة القرابة والصداقة مع المندوب، بينما ينتظر آخرون أكثر من شهرين حتى الحصول على أسطوانة غاز.

الكهرباء غائبة والكاز بديل

تعتمد شريحة واسعة من العائلات على مادة الغاز بشكل أساسي، خاصة أن ريف دير الزور يعاني من عدم وجود التيار الكهربائي، ووجود أجهزة كهربائية للتسخين أو الطهو لا يجدي نفعًا.

كما ارتفع سعر الكاز الذي تعتمد عليه بعض العائلات في الطبخ، ووصل سعر الليتر إلى 8000 ليرة سورية، وتحتاج العائلة إلى ليترين يوميًا.

وارتفع سعر الكاز تدريجيًا منذ مطلع العام الحالي، إذ كان سعر الليتر الواحد بـ4000 ليرة، بينما بلغ سعر أسطوانة الغاز المنزلي في "السوق السوداء" بين 250 ألفًا و300 ألف ليرة سورية.

وتجري عملية توزيع الغاز لكل عائلة مسجلة، بعد إحصاء نفذته مديرية المحروقات عام 2023، في حين يعتبرها الأهالي غير منصفة، لأن هناك منازل يوجد فيها أكثر من عائلة.

ولا تعد حالة "التلاعب" جديدة على مندوبين لبيع الغاز، إذ فصلت مديرية المحروقات جميع مندوبي الغاز المنزلي في دير الزور "بناء على مقتضيات المصلحة العامة وحسن سير العمل"، وفق قرار لها في شباط 2024.

وجاء قرار الفصل حينها بعد كثرة الشكاوى بحق المندوبين، وانفرادهم برفع الأسعار وعدم التزامهم بجمع أسطوانات الغاز، بحسب نص القرار.

"بسطة" لبيع الغاز "الحر" في بلدة غرانيج بريف دير الزور الشرقي – 20 تشرين الثاني 2024 (عنب بلدي/ عبادة الشيخ)

الخصخصة في سوريا.. غياب الخطط ينذر بتبديد أصول الدولة

عنب بلدي – جنى العيسى

يهدد توجه حكومة دمشق المؤقتة نحو خصخصة وبيع مؤسسات الدولة إيجاد حل للعديد من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تعانيها البلاد والمواطنون، وسط عدم وجود توضيحات حول مدى ضمان عدم خسارة القطاع العام بشكل كامل.

توجه الحكومة نحو خصخصة القطاع العام وفق ما جاء على لسان عدة وزراء سيكون مصيرًا حتميًا للقطاع على اعتباره قطاعًا خاسرًا، إلا أن هذا التوجه وتوقيته يثير المخاوف المتعلقة بأثر هذه الخطوة على المواطنين، خاصة أن بعض الخبراء يرون أن التوقيت غير مناسب أساسًا لهذا التوجه.

107 شركات نحو الخصخصة

التوجه نحو خصخصة القطاع العام، بدا واضحًا للمرة الأولى حين صرح وزير الخارجية في حكومة دمشق المؤقتة، أسعد الشيباني، أن الإدارة السورية الجديدة تخطط لخصخصة الموانئ والمصانع الحكومية، وتسعى لجلب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الخارجية.

ووفق وزير الخارجية السوري، تبحث الحكومة السورية الجديدة عن شراكات بين القطاع العام والخاص لتشجيع الاستثمار في المطارات والسكك الحديدية والطرق، معتبرًا أن التحديات الحالية ستتمثل بإيجاد مشترين للمؤسسات التي كانت في حالة "تدهور" لسنوات في بلد "محطم ومعزول عن الاستثمار الأجنبي".

وقبل أيام، قال وزير الاقتصاد، باسل عبد الحنان، إن الحكومة تسعى للتحول إلى "اقتصاد سوق حر تنافسي"، عبر خصخصة 107 شركات صناعية حكومية معظمها خاسرة، دون تسميتها على وجه الخصوص، مع الإبقاء على الأصول الاستراتيجية في قطاعي الطاقة والنقل تحت سيطرة الدولة.

> الخصخصة هي عملية تحويل ملكية أو إدارة الأصول والخدمات التي تمتلكها الدولة (مثل الشركات الحكومية أو الموانئ) إلى القطاع الخاص بهدف تحسين الكفاءة وجذب الاستثمار وتقليل العبء المالي على الدولة.
> تشمل الخصخصة بيع أصول الدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص أو إدخال شراكات بين القطاعين العام والخاص.

وزير المالية، محمد أبازيد، قال بدوره، إن بعض الشركات المملوكة للدولة لم تكن سوى واجهات لإهدار المال العام، مضيفًا أن الحكومة تعتزم إغلاق تلك التي لا تقدم قيمة اقتصادية حقيقية.

كبيرة المتخصصين في الاستجابة للأزمات لدى منظمة العمل الدولية، مها قطاع، قالت إن الاقتصاد السوري ليس في وضع يسمح له بتوفير وظائف كافية في القطاع الخاص، معتبرة أن إعادة هيكلة القطاع العام "منطقية"، لكنها تساءلت عما إذا كان هذا يجب أن تكون أولوية للحكومة الانتقالية.

الباحث في مركز "سينشري إنترناشيونال" المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، أرون لوند، انتقد بدوره توجه الحكومة بقوله إن "الحكومة تتحدث عن عملية انتقالية لكنها تتخذ قرارات كما لو كانت حكومة شرعية قائمة".

أداة "ذات حدين"

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب" الدكتور محمد الغريب، قال لعنب بلدي، إنه لا شك في أن الاقتصاد السوري منهك بشكل كبير، حيث انخفض الناتج الإجمالي المحلي في سوريا إلى حوالي 23 مليار دولار في عام 2022، وفق أحدث إحصائية للبنك الدولي بعدما ما كان يقدّر بحوالي 67 مليار دولار في عام 2011.

بالإضافة إلى انخفاض قيمة الليرة السورية وتدني قيمة مختلف المؤشرات الاقتصادية وتدمير البنية التحتية في سوريا بنسبة كبيرة، فقد خلف نظام الأسد مؤسسات قطاع عام متهالكة وقائمة على الفساد والبيروقراطية ما جعلها مؤسسات خاسرة وعديمة الكفاءة، وهذا ما أثقل كاهل الحكومة السورية بالتركة التي خلفها النظام المخلوع.

وأضاف محمد الغريب، في حديث إلى عنب بلدي، أنه مع توجه الحكومة الانتقالية نحو "اقتصاد السوق الحر" فإن الاعتماد على الخصخصة يعد إحدى الأدوات الاقتصادية المفيدة والتي يمكن أن تنهض بالاقتصاد السوري ولكن بشرط.

واشترط الدكتور محمد الغريب أن تكون هذه الخصخصة مدروسة بعناية ودقة كبيرة مع دراسة التجارب الدولية في مجال الخصخصة ولا سيما الدول التي تتشابه مع سوريا من حيث عدد السكان والمساحة والمعطيات الاقتصادية، وإلا فستكون أضرار الخصخصة أكبر من فوائدها وستفتح بابًا للفساد والتدخلات الخارجية، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الحكومة الانتقالية ليس من صلاحياتها اتخاذ قرارات استراتيجية مثل قرارات الخصخصة، بحسب رأيه.

يرى محمد الغريب، أنه يمكن الاعتماد على نوعين من الخصخصة بنفس الوقت بحيث يتم الاعتماد على الخصخصة الكلية لمؤسسات القطاع العام الصناعية، فعلى الصعيد العالمي، أثبت القطاع الخاص نجاحه في إدارة المؤسسات الصناعية أكثر من القطاع العام، ولا سيما أن مؤسسات القطاع العام الصناعية في سوريا متهالكة وتحتاج إلى كثير من التمويل لإعادة تفعليها وجعلها مؤسسات منتجة إذ يمكن بيع أصول هذه المؤسسات بشكل كامل.

في حين يتم الاعتماد على خصخصة عقود الإدارة في بعض مؤسسات الخدمة العامة، أي تبقى ملكية هذه المؤسسات للدولة السورية، ولكن إدارة هذه المؤسسات تتم من خلال شركات لديها خبرة كبيرة وقادرة على رفع الكفاءة التشغيلية لهذه المؤسسات وتستطيع تقديم خدمات بجودة عالية وتحقيق رضا المواطنين عن الخدمات، مثل مؤسسات الكهرباء والاتصالات والنقل والطرق.

محمد الغريب أكد أن التوجه نحو

شروط لتطبيق اقتصاد السوق الحر في سوريا

عنب بلدي – أمير حقوق

يتزايد الحديث الرسمي عن التوجه إلى اقتصاد السوق الحر في سوريا، ولكن رغم الحديث العلني عن هذا التوجه، فإن خطوات قانونية واقتصادية لم تكتمل بعد، بينما تتجه الأنظار إلى كسر احتكار السوق سابقًا وحماية المنافسة.

وقال وزير الاقتصاد في حكومة دمشق المؤقتة، باسل عبد العزيز عبد الحنان، لـ"الجزيرة نت"، إن إعادة هيكلة الاقتصاد ستجري لتحويل الاقتصاد، الذي كان أساسه اشتراكيًا ثم تحول إلى شمولي دكتاتوري، إلى اقتصاد السوق الحر المفتوح.

وفي مقابلة مع وكالة "رويترز"، أوضح رئيس غرفة تجارة دمشق، باسل الحموي، أن الحكومة السورية الجديدة أبلغت رجال الأعمال بأنها ستتبنى نموذج اقتصاد السوق الحر.

وكشف أن الهدف هو دمج البلاد في الاقتصاد العالمي، في تحول كبير عن سيطرة الدولة على الاقتصاد لعقود، شارحًا أنه نظام تجاري حر مبني على التنافسية.

ويعرف اقتصاد السوق الحر بأنه النظام القائم على حرية الأفراد بأي نشاط اقتصادي، ويبنى على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وأهم أركانه العرض والطلب، وهذا الركن يتحكم بالأسعار ويولد المنافسة الحرة دون أي نفوذ للدولة، ويكمن دور الدولة في هذا النظام الاقتصادي بتنظيم المنحى الاقتصادي وعجلة دورانه.

بدورها، رحبت أوساط اقتصادية في سوريا بقرار الحكومة باتباع نظام اقتصاد السوق الحر المفتوح، معتبرة أنه خطوة إسعافية للنهوض بواقع الاقتصاد السوري، وبهذه الخطوة يتم تحديد هوية الاقتصاد الغائبة منذ سنوات.

وفي حديث إلى عنب بلدي، أوضح نائب عميد كلية الاقتصاد في جامعة "حماة"، الدكتور عبد الرحمن محمد، أن اقتصاد السوق الحر المفتوح يعني الاقتصاد القائم على تفاعل العرض والطلب، أي حرية الفرد، بما يعني أن له الحق بالقيام بأي نشاط اقتصادي يريده، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية.

وتلعب المنافسة الحرة في اقتصاد السوق الحر دورًا مهمًا في التحكم بالأسعار، وتحررها من أي قيود يمكن للدولة أن تستخدمها.

لا يقاس بالتصريحات

من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي محمد السلوم أن أي تحول اقتصادي حقيقي لا يقاس بالتصريحات السياسية أو الخطوات الجزئية، بل يتطلب بنية تشريعية واستقرارًا ماليًا، ومؤسسات قادرة على تطبيق سياسات اقتصادية رشيدة.

وقال السلوم، لعنب بلدي، إن الحديث عن تبني اقتصاد السوق الحر خطوة إيجابية نظريًا، لكن دون قوانين واضحة تضمن المنافسة العادلة وحماية المستثمرين، فإننا قد نكون أمام إعادة توزيع لمراكز النفوذ الاقتصادية لا أكثر.

الحديث عن اقتصاد السوق الحر في سوريا ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة فرضتها طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية، فمن جهة تحتاج البلاد إلى تحفيز الإنتاج، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل، بحسب السلوم، ومن جهة أخرى، لا بد من إدارة الانفتاح الاقتصادي بحذر، لتجنب الوقوع في فخ الفوضى الاقتصادية أو هيمنة رؤوس الأموال الاحتكارية.

اقتصاد إسعافي

وبوصف الدكتور محمد السلوم، فإن اقتصاد السوق الحر يعتبر حلًا إسعافيًا للاقتصاد الوطني الذي بات منهارًا تمامًا، بسبب الفساد الذي طال كل مجالات الاقتصاد الوطني في فترة النظام السابق، ومن الآثار التي تنجم عن تطبيقه، تعزيز المنافسة في السوق، مع القليل من السيطرة أو مشاركة حكومية مركزية.

يعتمد هذا النظام الاقتصادي بشكل أساسي على العرض والطلب، ويتسم النظام والسلطة في السوق الحر باللامركزية، حيث يتخذ الأفراد جميع خياراتهم الاقتصادية الطوعية، لكن مع مراعاة عدم تحول سياساته إلى مطلقة، وهذا ما تضمنه تلك السياسة الاقتصادية وضوابط العمل بها، ويشكل ضمانًا لحرية المنافسة، وتشجيع الاستثمارات على الدخول والإنتاج، والعمل في الأسواق السورية.

وأوضح السلوم أن اقتصاد السوق الحر سيحد من الممارسات الاحتكارية من كبار التجار والموردين لبعض السلع الأساسية والاستراتيجية، التي صارت تهدد الأمن الغذائي السوري الذي يعد أحد مكونات الأمن القومي السوري.

بيئة متكاملة لحماية المنافسة

التوجه إلى اقتصاد السوق الحر لا يتطلب إزالة القيود الحكومية فقط، بل بيئة متكاملة تحمي المنافسة، فإذا لم تُلغَ الاحتكارات القديمة وتُفتح الأسواق أمام جميع المستثمرين، فإننا سنشهد انتقال السيطرة من مجموعة نافذة إلى أخرى دون تحقيق تحرر اقتصادي فعلي.

وطالب السلوم بأن تكون هناك إجراءات رقابية تمنع تكرار التجربة السابقة التي استأثرت فيها قلة من رجال الأعمال بمعظم الموارد.

وأوضح أن التوجه نحو تحرير الأسواق وإزالة القيود على التجارة يمكن أن يسهم في زيادة التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، واستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب.

في المقابل، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التحول نحو اقتصاد السوق لا يعني التخلي عن دور الدولة، بل يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا يعزز مناخ الاستثمار، ويحمي المستهلكين، ويضمن عدالة المنافسة.

تتوجه الحكومة المؤقتة في دمشق إلى خصخصة العديد من مؤسسات الدولة المتهالكة – 4 كانون الأول 2025 (عنب بلدي/ أنس الخولي)

الخصخصة سيسهم في زيادة الكفاءة التشغيلية لمؤسسات القطاع العام وتحسين مستوى الخدمات، وسيخفض من العبء على الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وبنفس الوقت فإن الخصخصة ستجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في سوريا، حيث ستشكل فرص استثمارية كبيرة، وعلى صعيد مؤسسات القطاع العام ستتخلص الحكومة من المؤسسات الخاسرة وبنفس الوقت سيتحسن أداء المؤسسات الخدمية وتزيد معدلات النمو فيها.

حول رأس المال الذي سيرغب بهذا النوع من الاستثمارات، إذ يعتبر جزء جيد من هذه المؤسسات متوقفًا وخارجًا عن الخدمة بشكل جزئي أو كلي، قال الدكتور محمد الغريب، إن الخصخصة بشكل عام تجذب الشركات الكبيرة والتي لديها رأس مال ضخم، وهذه المؤسسات يمكنها تحمل مخاطر عالية، ولكن تتوقف هذه الاستثمارات على توفير المناخ الاستثماري الجاذب لها، وهذا يتطلب دراسة آليات الخصخصة بحيث تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وبنفس الوقت تشكل فرصًا استثمارية كبيرة للشركات المحلية والعالمية.

شروط واجبة

الخصخصة أداة اقتصادية يمكن أن تكون فعالة لتحسين أداء الاقتصاد السوري، لكنها تحتاج إلى تنفيذ مدروس ومُحكم لضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية دون تفاقم المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادية، إذا لم يتم التعامل مع هذه العملية بشفافية وعدالة، فقد تسهم في زيادة الفقر وتفاقم الأزمات، بحسب الدكتور في الاقتصاد مخلص الناظر.

الباحث الاقتصادي مخلص الناظر أشار عبر "فيس بوك" إلى أن عملية الخصخصة تحتاج إلى دراسة دقيقة في السياق السوري نظرًا إلى التحديات الاقتصادية والسياسية القائمة.

حول الإيجابيات المحتملة من هذه العملية، أوضح الناظر أنها تتمثل بجذب الاستثمار الأجنبي، إذا تم تنفيذ الخصخصة بشفافية، وقد يؤدي ذلك إلى تدفق استثمارات خارجية كبيرة، فضلًا عن تحسين الكفاءة، إذ قد يكون القطاع الخاص أكثر قدرة على تحسين تشغيل الموانئ والشركات الحكومية، بالإضافة إلى تقليل الأعباء المالية، إذ قد يقلل بيع الشركات الخاسرة أو إدخال شركاء من الضغط المالي على الحكومة.

فيما يتعلق بالتحديات والسلبيات التي قد تواجه هذه الأداة، يمكن أن يقلل الوضع السياسي غير المستقر والعقوبات الدولية من جاذبية سوريا للاستثمار، وهناك تحدٍّ يتعلق بالفساد وعدم الشفافية، إذا لم تُدار الخصخصة بشكل شفاف، قد تستغل لتحقيق مكاسب شخصية بدلًا من خدمة الاقتصاد، بحسب الباحث.

> برأيي يجب عدم إخضاع جميع قطاعات الخدمة العامة للخصخصة، على سبيل المثال مؤسسات التربية والتعليم العالي الحكومية يجب أن تبقى تحت إدارة الحكومة، لضمان توفير حق التعليم لجميع أفراد المجتمع وتخفيض تكاليف التعليم على المواطن، وضمان مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وفق خطط الحكومة.
>
> محمد الغريب
> أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب"

وأشار الدكتور في الاقتصاد إلى أن الخصخصة قد تؤدي إلى فقدان العديد من العمال لوظائفهم إذا قرر المستثمرون خفض التكاليف، كما قد ينتهي الأمر ببيع الأصول لجهات محدودة محلية أو دولية، ما يمكن أن يؤدي إلى احتكار أو سوء استخدام الموارد.

مخاوف من تبذير الأصول

خصخصة أصول القطاع العام هي واحدة فقط من طيف من الأدوات المختلفة التي يمكن أن يلجأ لها المخطط الاقتصادي لتنفيذ خططه الاقتصادية التنموية والخدمية، ولا يمكن التهليل لأي من الأدوات الاقتصادية أو شيطنتها دون مناقشة الخطة الاقتصادية الواسعة وطبيعة أهدافها على المدى القصير والمتوسط والطويل، بحسب ما يرى المحلل الاقتصادي والسياسي في شؤون الشرق الأوسط، الأكاديمي محمد صالح الفتيح.

الفتيح أشار، عبر صفحته الشخصية في "فيس بوك"، إلى أن الخطة الاقتصادية يجب أن تكون سليمة، ويجب أن يكون دور الخصخصة وهدفها واضحًا ومبررًا بشكل سليم، ولا بد من الحذر، فأمثلة الدول التي فشلت بوضع الخطط الاقتصادية السليمة وأساءت استخدام الخصخصة هي أكثر بكثير من الأمثلة الناجحة، وما يجب الحذر منه في حالة سوريا تحديدًا هو ألا يتم تبذير أصول القطاع العام لتغطية النفقات الجارية للحكومة، كما فعلت حكومة بوريس يلتسين في روسيا في 1995.

الخصخصة مجرد أداة من بين أدوات اقتصادية عدة، فأي مخطط اقتصادي سيواجه مهمة تحديد مصادر الدخل وأوجه الإنفاق الاستثماري والإداري. وفي سبيل تحقيق التوازن بين الدخل والإنفاق، قد يلجأ المخطط الاقتصادي للاقتراض الداخلي أو الخارجي، سواء من المؤسسات المالية، أو عبر إصدار سندات الدين.

المخطط الاقتصادي الحكومي قد يجد أن بعض مؤسسات القطاع العام الخدمية، خصوصًا الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل، بحاجة إلى تطوير باهظ التكلفة، والحكومة لا تمتلك مصادر التمويل، ولا ترغب في الاقتراض لخشيتها من الفشل بإدارة هذه المشاريع بشكل يحقق الكفاءة التشغيلية ويضمن الربحية، فيكون خيار المخطط الاقتصادي هو خصخصة هذه القطاعات سواء عبر بيعها بالكامل أو عبر منح القطاع الخاص حقوق تشغيلها مقابل قيام القطاع الخاص بتحديثها على نفقته وتشغيلها بشكل يرضي المستخدمين من المواطنين والتعهد بإعادة هذه القطاعات بحالة فنية سليمة عند انتهاء العقد.

وأضاف الفتيح أن المخطط الاقتصادي قد يلجأ تحديدًا لخطوة إشراك القطاع الخاص عندما تكون هناك حاجة إلى بناء جيل جديد من مشاريع البنى التحتية، كما قد يضطر المخطط الاقتصادي لخصخصة أصول الدولة لسد ثغرات مالية في الإنفاق الحكومي، خصوصًا الجاري منه، وهذا أسوأ أنواع الخصخصة، وذلك بحسب تجارب الدول المختلفة، فاضطرار الحكومة للخصخصة لتغطية الإنفاق الجاري يضعها في موقف ضعيف للغاية أمام المشترين المحتملين.

شروط نجاح الخصخصة في سوريا

1. إصلاح البيئة القانونية: توفير قوانين تضمن الشفافية والمنافسة العادلة.
2. محاربة الفساد: ضمان أن تكون العمليات واضحة وتخدم المصلحة العامة.
3. دراسة شاملة: تحديد القطاعات التي يمكن أن تستفيد من الخصخصة مع حماية القطاعات الاستراتيجية.
4. حماية العمالة: وضع شروط تضمن حقوق العاملين ومنع تسريحهم بشكل عشوائي.
5. تحفيز الاستثمار: تقديم تسهيلات للمستثمرين مع ضمان عدم التلاعب أو الاحتكار.

مخلص الناظر
دكتور في الاقتصاد

ماذا عن المنتجات الأجنبية؟

غزت البضائع والمنتجات الأجنبية، كالتركية والإيرانية وغيرها مجهولة المصدر، الشوارع السورية، كالغذائيات والألبسة والأدوات الكهربائية والزجاجية، وهنا يرجح الاقتصاديون أنها إجراء روتيني ضمن آلية اقتصاد السوق الحر. في حين تعالت أصوات التجار والصناعيين بضرورة ضبط دخولها، لأنها تعتبر منافسة شرسة للمنتج السوري، وبالتالي ستكون محاربة له، وستعوق عملية الإنتاج السوري.

وفي هذا السياق، يعتبر الدكتور محمد السلوم دخول هذه المنتجات ضمن اقتصاد السوق، حيث الحرية الكاملة للبيع والشراء.

وآثار هذه البضائع على الاقتصاد السوري عديدة، منها ما هو إيجابي، إذا تم استيراد مواد تدخل في عملياتنا الإنتاجية أو استيراد المعدات والآلات، أما الجانب السلبي فيكمن في حال استيراد مواد استهلاكية بكثرة منافسة للمنتج الوطني.

غياب خطة الضرائب

يعتقد الدكتور محمد السلوم أن الإعفاءات الضريبية للإنتاج المحلي قد تساعد على تحريك الأسواق، لكنها في غياب خطة واضحة قد تتحول إلى عبء مالي على الدولة، فدون مصادر بديلة لتعويض الإيرادات، قد تتجه الحكومة نحو زيادة الضرائب غير المباشرة.

وأوضح أن الأمر قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإضعاف القوة الشرائية للمواطنين، كما أن تخفيض الجمارك قد يشجع على إغراق الأسواق بالسلع المستوردة على حساب الإنتاج المحلي.

وبهذا الخصوص، تباينت آراء الأكاديميين والخبراء والباحثين الاقتصاديين حول آلية تطبيق اقتصاد السوق الحر، إذ يعارض تيار فكرة تطبيق الاقتصاد بشكل كلي، ما سينتج عنه كارثة اقتصادية للعجلة الإنتاجية في سوريا.

أما التيار الآخر فاعتبر أن تطبيق اقتصاد السوق الحر كليًا سيفرض المنافسة الحرة، وبالتالي ستلعب دورًا مفصليًا في التحكم بالأسعار.

تطبيق اقتصاد موجه

في ظل الوضع الحالي الذي تعيشه سوريا وخروجها من حرب دمرت معظمها، فالأولى في البداية تطبيق اقتصاد موجه ولو بشكل بسيط من قبل الحكومة، برأي الدكتور محمد السلوم، وخصوصًا في ظل انخفاض الدخول الحالية.

ورجح أنه في البداية سيتم منح تسهيلات للإنتاج من خلال الإعفاءات الضريبية والمساهمة في عودة الاستثمارات التي خرجت سابقًا من سوريا، وفي البداية ستتم الاستفادة من المساعدات من المنظمات الدولية.

ويعتقد أن رفع الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية سيؤثر على اقتصاد السوق الحر، فيجب تحديد الرسوم الجمركية على المستوردات بما يضمن استمرار المنافسة بالجودة والسعر بين المنتج الوطني والمستوردات الأجنبية وبشكل دقيق ومدروس.

وبذلك، تكون الرسوم الجمركية على المستوردات في حدود تجعل تكلفة استيرادها تساوي تكاليف المنتج الوطني البديل، ما يدفع الأخير لرفع مستوى الجودة، دون إلحاق الأضرار بالصناعة الوطنية.

وفي حال كانت الرسوم الجمركية منخفضة، فالنتيجة الحتمية تتجلى بعدم دخول الاستثمارات الصناعية وتراجع الإنتاج وانهيار الصناعة والزراعة وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة أرباح التجار على حساب تراجع أعداد المصانع.

وفي ختام حديثه، يعتقد السلوم أن الاقتصاد السوري يقف اليوم عند مفترق طرق حاسم، فإما أن يكون هناك إصلاح حقيقي قائم على العدالة الاقتصادية والشفافية، وإما أن تكون التغييرات مجرد إعادة تدوير للأزمات تحت شعارات جديدة، فالاقتصاد بحاجة إلى:

- حماية الاستثمار المحلي وضمان استقرار الأسواق.
- محاربة الاحتكار وفتح المجال أمام جميع المستثمرين.
- إصلاح البنية التشريعية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- إعادة هيكلة النظام المالي لوقف تدهور العملة المحلية.

الخبراء والأكاديميون الاقتصاديون في سوريا طالبوا في العديد من المناسبات بتحديد هوية الاقتصاد السوري خلال فترة النظام السابق، لمعرفة أي سياسة اقتصادية تطبق على الاقتصاد السوري.

ودعوا لتطبيق اقتصاد السوق الحر المفتوح منذ سنوات، لإسعاف الواقع الاقتصادي التي عانت منه سوريا، وللتخلص من سياسة الاحتكار التي أثرت بشكل كبير على ركائز الاقتصاد.

يتطلب التوجه إلى اقتصاد السوق الحر بنية اقتصادية وقانونية (تعديل عنب بلدي)

في سوريا.. المطلوب للعدالة طليق على الشاشات

علي عيد

تلك سابقة لم تعهدها عدالة في التاريخ، أن يخرج مسؤولون كبار في نظام قالت المنظمات الأممية المتخصصة إنها توصلت لأدلة أكثر مما تتوقع عن ضلوعه بجرائم حرب.
ماذا لو كان المسؤول هو محمد الشعار، وهو الضابط الذي شكّل مخلبًا أمنيًا عنيفًا للنظام السوري على مدار سنوات خدمته في شعبة المخابرات العسكرية، فهو "سفاح طرابلس" الذي أدار عملية "باب التبانة" في كانون الأول 1986، والتي ذهب ضحيتها المئات من اللبنانيين.
الشعار هو رئيس فرع الأمن العسكري في طرطوس ثم حلب ثم رئيس فرع المنطقة "227"، وأصبح لاحقًا رئيسًا للشرطة العسكرية.
وفي الفترة الأكثر حرجًا في سوريا، جرى تعيين الشعار وزيرًا للداخلية، بين عامي 2011 و2018، وكان عضوًا في "خلية الأزمة" التي قتل أعضاؤها باستثنائه في تفجير 18 من تموز 2012، ناهيك بكونه مدرجًا على لوائح العقوبات الغربية منذ منتصف عام 2011.
في حالة الشعار، يبدو أن الإعلام استمع إلى المتورط وترك ملايين الضحايا، وسمح لواحد من أقوى الشخصيات وأكثرها انخراطًا في النظام السابق أن يقدم سرديته، معتبراً أن "خلية الأزمة" التي كان عضوًا فيها هي جهة اقتراح، وأن وزارة الداخلية لم تكن معنية بانتهاكات الأجهزة الأمنية.
لم يظهر في المقابلة من يحاور الشعار ويسأله عن ظروف اعتقال المدنيين في سجون وزارة العدل وبينها سجن "عدرا" الشهير، كما لم يسأله أحد عن دور الوزارة في عهده ومسؤوليتها عن استخدام مراكز الشرطة كمراكز اعتقال وتوقيف، ولا عن دوره "المفترض" في مجزرة "صيدنايا" عام 2008.
صحيح أن الإعلام يجب أن يتجنب مسألة تجريم أو إدانة الشهود أو المتهمين، لكن تركهم يقدمون رواياتهم الخاصة لأحداث مروعة كانوا في موقع المسؤولية خلالها، يعتبر خللًا مهنيًا كبيراً قد يتسبب في إثارة الرأي العام، وتأجيج نزعة الانتقام، أو التأثير في مسار العدالة.
هناك مسؤوليتان إضافيتان في عمل الصحفي، الأولى مهنية تفرض عليه مواجهة المسؤول بشكل شجاع ومباشر فيما يخص أي تهمة أو مسألة أو قرار يمكن أن يكون قد اتخذه، وأي جريمة يتهم بالضلوع فيها، وهو في ذلك يحقق التوازن ويمثل صوت الجمهور الذي لا يمكنه محاورة ذلك المسؤول في تلك اللحظة، والمسؤولية الثانية هي أخلاقية، إذ يجب ألا يندفع الصحفي إلى السبق دون حساب مصلحة العدالة أو حقوق الضحايا أو الضرر الحاصل في فسح المجال أمام شخصيات متورطة أو متهمة، وإلا فإن الصحافة تكون مساهمة في أي جريمة لاحقة تنتج عن أدائها غير المهني، أو عن ضياع الحقوق العامة والخاصة، أو حتى عن اضطرابات على المستوى الوطني تنتج عن ذلك.
وبمناسبة مسار العدالة، كيف يمكن أن يخرج مسؤول سابق بحجم محمد الشعار على الإعلام دون موافقة قضائية، وما الإجراءات القانونية التي اتخذت بالأساس بعد تسليمه لنفسه.
أعود إلى بيان وزارة الإعلام في حكومة دمشق المؤقتة، في 7 من شباط الحالي، بخصوص منع إجراء مقابلات أو نشر تصريحات منسوبة لشخصيات ورموز مرتبطة بالنظام السابق، ومشروعية هذا القرار.
ليس صحيحًا أن الوزارة هي المسؤولة عن مثل هذه القرارات، لأنها تشكل تقييدًا لعمل الإعلام وحريته في الوصول إلى أي شخصية أو معلومة، وإنما تقع المسؤولية على الجهات القضائية التي تنظر في وضع تلك الشخصيات، وحقيقة تورطها من عدمه.
بدا أن القضاء لا يمارس دوره المفترض، خصوصًا أن العدالة الانتقالية تعتبر مسألة بالغة الحساسية والضرورة في هذه الفترة الحرجة، إذ لا يمكن للبلاد العبور إلى السلم الأهلي قبل الاقتصاص من خلال القضاء في مرحلة العدالة الانتقالية، وإلا فإن البلاد مهددة بنزعات انتقامية يمكن أن تقوّض الأمن وتتسبب بمذابح على نطاق واسع.
معظم التشريعات في الدول الغربية، لا تجيز بالأساس تناول القضايا المنظورة أمام القضاء والمحاكم دون موافقة القضاة المسؤولين عن متابعة تلك القضايا، وهذا يشمل التصوير أو التسجيل، كما يشمل الأمر نشر الأسماء الخاصة بالمتهمين.
السؤال الآن، لماذا لم تترك روسيا بشار الأسد يخرج على الإعلام حتى اللحظة ليقدم سرديته حول ما حصل في سوريا، والجواب هو أن موسكو ترى مصلحتها في عدم استفزاز السوريين أو قيادتهم السياسية الحالية، ما قد يتسبب في ضرر لمصالح تفاوض عليها دمشق اليوم، وطالما أن خروج الأسد من موسكو سيكون مستفزًا وضارًا قطعًا، كيف لا يكون مستفزًا خروج واحد من أهم أذرعه ليقدم سرديته من دمشق، ذلك صراع سياسي يجب ألا يكون الإعلام أداة فيه، وألا يختبئ العدل وراءه أو يهرب منه.. وللحديث بقية.

مهرجون.. لا أكثر

غزوان قرنفل

في ختام أحد الاجتماعات الأولى لغرفة المجتمع المدني في جنيف قبل سنوات، وكنت واحدًا من المشاركين فيها، أُبلغنا أن السيد دي مستورا سيعقد معنا في ختام عملنا باليوم الأخير لاجتماعاتنا، لقاء يطّلع فيه منّا على مخرجات عملنا ويسمع آراءنا ويجيب عما يتيح له وقته سماعه من الأسئلة عن قضيتنا وما يقوم به بشأنها. وبالفعل تم اللقاء واستمع بإنصات إلى مداخلات المشاركين، وقام بتدوين بعض ما يعتقد ضرورة تدوينه في دفتر ملاحظاته بعد أن وضع نظارته الصغيرة فوق أرنبة أنفه، باعتبار أنها بلا ساعدين لتعليقها على الأذنين، وعندما جاء دوري بالتعليق والسؤال اقتضبت القول إنه "إذا كانت الأمم المتحدة ما زالت عاجزة عن إدخال المساعدات الإنسانية للمناطق التي يصعب الوصول إليها، أي المحاصرة وهي كلمة غير محببة لديهم، رغم وجود قرار أممي بذلك ما اضطركم لإسقاط المعونات بالمظلات جوًا فوق دير الزور، بينما لم تفعلوها في مناطق الغوطة وأرياف دمشق لا أدري لماذا، فكيف ستتمكنون من صناعة حل سياسي يقبله النظام ويلبي مطالب السوريين بآن واحد؟".
"نحن خرجنا بثورة نريد تغيير النظام الحاكم، لكن يبدو أن المجتمع الدولي، وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين خارج بلدهم أكثر من سبعة ملايين لاجئ، يعتقد أن الأسهل هو تغيير الشعب السوري واستبداله بدلًا من تغيير الرئيس ونظامه". حدجني المبعوث بنظرة من فوق نظارته الصغيرة ثم استرسل في الرد على مجمل الأسئلة دون أن أحصل على رد يفحمني بين تلك الردود، فأدركت أنها هي تلك الحقيقة التي ربما لا يؤيدها لكنه يدركها ويدرك عجزه إزاءها.
مناسبة القول اليوم أن ثمة رجلًا معتوهًا ووقحًا في البيت الأبيض يتصرف كقاطع طريق ويسعى لتكرار المشهد والسيناريو مع الفلسطينيين من أبناء غزة، ويطرح فكرة إفراغ غزة من سكانها كليًا وإرسالهم لاجئين إلى مصر والأردن لإسعاد إسرائيل وتخفيف صداع قادتها، والتغطية على جريمة الإبادة الجماعية والتدمير الشامل لكل البنى التي يسميها القانون الإنساني الدولي "أعيانًا محمية" كالمستشفيات والمدارس وغيرها من تلك التي توفر شروط العيش الآدمي بحدوده الدنيا، ويصفها بأنها جرائم حرب، ولا تزال الأمم المتحدة صامتة مرتبكة وعاجزة إزاء هذا الهراء.
وها هو اليوم بكل صفاقة يطرح مشروع قانون على الكونجرس لحظر استخدام مصطلح "الضفة الغربية" في الوثائق الحكومية الأمريكية، واستبداله بمصطلح "يهودا والسامرة"، وهو الاسم التوراتي لتلك المنطقة، بهدف تعزيز ودعم المزاعم الصهيونية بالسيادة على الأراضي المحتلة عام 1967، أي بسيادتها على كامل الأراضي الفلسطينية دون أي اعتبار حتى للقرارات الأممية رقم 181 لعام 1947 و194 لعام 1948 و242 لعام 1967 و452 لعام 1979 و476 لعام 1980 و608 لعام 1988، وهذا الأخير تحديدًا هو من القرارات التي صوتت الولايات المتحدة الأمريكية لمصلحته، والذي يطالب إسرائيل بالكف عن ترحيل الفلسطينيين خارج أراضيهم، بينما تقر القرارات الأخرى بحق الفلسطينيين في أراضيهم المحتلة عام 1967 وبرفض قوننة كل ما تتخذه إسرائيل من إجراءات على تلك الأراضي.
هل ثمة جريمة أكثر عنفًا وقذارة من جريمة اقتلاع شعب من أرضه وإلقائه خارج حدود وطنه رغم كل تلك القرارات الأممية، ومثلها وأضعاف عددها لا تزال حبيسة المصنفات التي يعلوها الغبار على رفوف أرشيف الأمم المتحدة.
أي عار يتلبس البشرية التي لا تزال عاجزة أو متعاجزة عن نصرة مليوني إنسان في غزة، مورست ضدهم حرب إبادة علنية طوال أكثر من عام، ويريدون الآن إخراجهم من أرضهم فقط لكي لا يشعر الصهاينة الذين يغتصبون أراضيهم وينتهكون حقوقهم بالقلق!
وضيع هذا العالم كثيرًا عندما يروّج لنا ويتاجر معنا ببضاعة حقوق الإنسان، لكنه يبقى صامتًا إزاء انتهاكها على يد طاغية معتوه أفنى حياة مليونين من شعبه، طالما أن بقاء هذا الطاغية يلبي مطالبه ومصالحه.
وضيع هذا العالم عندما يكون فيه زعيم لأقوى دولة في العالم مجرد قاطع طريق يعمل على سلب البانميّون قناتهم لأن دولته تحتاج إليها! ويحاول سلب الدنماركيين جزيرة تابعة لهم لأنه يعتقد بأحقيته في السيطرة عليها كون بلاده تحتاج ذلك لأمنها القومي!
على أي حال، لم يرفض المصريون والأردنيون تهجير الغزاويين إلى بلادهم وتوطينهم فيها لأنهم يدعمون حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، ولا انتصارًا للحقوق التاريخية والقانونية للفلسطينيين، وإنما لأن القبول بمثل تلك الجريمة سيفجر المنطقة في وجوههم ويسقط عروشهم لا أكثر، والحقيقة أن الرهان ليس معقودًا على مواقف هؤلاء رغم أهمية الاستفادة من خوفهم، وليس معقودًا أيضًا على قوة وأثر القانون الدولي رغم أهمية التمسك فيه، وإنما هو معقود على إرادة الفلسطينيين أنفسهم في رفض التهجير، لأنهم يدركون تمامًا أنه مهما بلغ بؤس عيشهم في بلدهم المدمر والمنهك يبقى أفضل ألف ألف مرة من ذل وهوان العيش في بلدان الأخوّة العربية.
هذا العالم الوضيع يشبه كثيرًا مركزًا تجاريًا كبيرًا فيه أسواق للنخاسة، وأسواق للبغايا وقاعات للمقامرة وأخرى لألعاب الفيديو الواقعية، وخيمة "سيرك" كبير حكامنا فيه مجرد مهرجين لا أكثر.

عنب بلدي
ملف العدد 677
الأحد 09 شباط 2025

إعداد:
حسن إبراهيم
خالد الجرعتلي
علي درويش

بيئة هشة في تزاعها الأخير

عـــودة الســـوريين.. محفوفة بالمخاطر

عودة لاجئين سوريين من تركيا إلى سوريا بعد سقوط النظام السوري السابق - 29 كانون الأول 2024 (معبر باب الهوى)

على ركام منزله المدمر في حي جوبر الدمشقي، سجد محمد فرحًا بعودته إلى سوريا بعد 11 عامًا من الانتظار، بمشاعر مختلطة متناقضة بين شوق لـ"تراب الوطن بعد سقوط الأسد"، وحزن على أحياء بلا أحياء، بدت موحشة دون سكانها، ومتهالكة تلفظ أنفاسها الأخيرة.

"جوبر بحاجة عشر سنوات حتى تعمر"، بعد أنفاس حرّة وتنهيدة يائسة وجولة في أزقة متعَبة غائبة المعالم، قال الشاب إن الوضع العمراني كارثي، فالدمار و"التعفيش" طال كل شيء من منازل ودور عبادة وقبور، وحتى الأبنية الصامدة تبدو كألغام ستنفجر في أي لحظة، لأن شبكات الأنفاق تخترق أرضيتها وتقطع أوصالها.

بقي محمد 17 يومًا في سوريا، قضى ليلها في فندق بالعاصمة، ونهارها بجولات لبعض المحافظات، وربط عودته من ألمانيا إلى الاستقرار في سوريا بإعادة الإعمار في الحي، وتوفر الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وإنترنت، وتحسن الوضع الاقتصادي، وضبط التجاوزات الأمنية، واستقرار حالة التعليم من أجل أطفاله.

محمد، واحد من مئات آلاف السوريين الذين حرّك سقوط النظام السوري، وهروب بشار الأسد، رغبتهم بالعودة إلى بلادهم للزيارة أو الاستقرار، وسط تردد وحيرة بشأن البقاء في بلد أنهكته الحرب، وتركه النظام وقواته متهالكًا متصدعًا في جميع القطاعات، ما حوّل سوريا إلى أكثر الدول تصديرًا للاجئين في العالم، إذ تشير الأرقام الأممية إلى أن 6.3 مليون سوري فروا خارج البلاد منذ 2011 حتى منتصف عام 2024.

لسنوات، شغل ملف تدفق السوريين إلى الخارج أروقة ودوائر صنع القرار في سياسات الدول، وكان اللاجئ السوري ورقة على طاولة المفاوضات، فطالبت بعض الدول بعودة السوريين، وبعضها حث على اعتماد مناطق آمنة في سوريا بظل حكم بشار الأسد المخلوع، ومنها أوقف طلبات اللجوء واستقبل العمال فقط، وبعضها رحّل السوريين قسرًا، بعدما اعتبرت أن وجودهم على أراضيها صار يشكل عبئًا سياسيًا.

في هذا الملف، تستطلع عنب بلدي آراء لاجئين ومغتربين سوريين حول رغبتهم بالعودة إلى سوريا، ودوافع وموانع البقاء فيها، وتسلط الضوء على ملف العودة، وتحركات الدول لإعادة اللاجئين، والظروف المتاحة لعودة "آمنة كريمة" لا تأتي بانعكاسات سلبية وتفاقم أزمات أخرى، وتناقش مع خبراء وباحثين إمكانية العودة ومآلاتها.

توقعات بعودة 1.5 مليون لاجئ..

ما رأي السوريين؟

سقوط نظام الأسد دفع لاجئين في دول الجوار للإسراع في العودة إلى سوريا من المعابر البرية الرسمية، مع عودة عائلات من لبنان عبر الطرق غير الرسمية من منطقتي عرسال ووادي خالد، تبعها التوافد عبر مطار "دمشق الدولي".

وعاد نحو 500 ألف سوري إلى بلدهم منذ 27 من تشرين الثاني 2024 (منذ بدء معركة درع العدوان) حتى شباط الحالي، مع توقعات بعودة ما يصل إلى 1.5 مليون لاجئ سوري من الدول المجاورة، ومليوني نازح إلى مناطقهم داخل سوريا، خلال عام 2025.

ولم تمضِ ساعات على إعلان هروب بشار الأسد باتجاه موسكو، حتى بدأت التغييرات تطرأ على آليات التعاطي مع اللاجئين السوريين خصوصًا في الدول الأوروبية، إذ قررت المملكة المتحدة والعديد من الدول الأوروبية تعليق دراسة ملفات طالبي اللجوء السوريين، ريثما يتضح شكل سوريا الجديد، وتعيد تلك الدول تقييمها حول الوضع.

من جانبها، وصفت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الوضع الحالي في سوريا بأنه "غير مؤكد ومتغير للغاية"، لكنها اعتبرت في الوقت نفسه أن "تعليق معالجة طلبات اللجوء المقدّمة من السوريين أمر مقبول طالما أن هؤلاء الأشخاص يستطيعون التقدم بطلبات اللجوء".

وشددت المفوضية عبر بيان، على أهمية تسلّم ملفات طالبي اللجوء السوريين، واستمرار منح طالبي اللجوء السوريين الذين ينتظرون استئناف البت بشأن طلباتهم نفس الحقوق التي يتمتع بها جميع طالبي اللجوء الآخرين، بما في ذلك فيما يتعلق بشروط الاستقبال.

وأضافت، "لا ينبغي إعادة أي طالب لجوء قسرًا، لأن هذا من شأنه أن ينتهك التزام الدول بمبدأ عدم الإعادة القسرية".

بينما لا يزال ملايين اللاجئين السوريين يحاولون تقييم الوضع المتغير بسرعة، ويفكرون بمستوى الأمان في سوريا وبمدى احترام حقوقهم قبل أن يتمكنوا من اتخاذ قرار طوعي مستنير بالعودة إلى ديارهم.

ولا يزال الوضع الإنساني والاقتصادي قاتمًا ومعقدًا في سوريا، إذ يحتاج 16.7 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية، ويحتاج نحو 15 مليون سوري إلى خدمات صحية، ويواجه 13 مليونًا انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، في حين وصل عدد النازحين في سوريا إلى 7.4 مليون شخص.

رئيس وزراء حكومة دمشق المؤقتة، محمد البشير، قال في بداية تسلمه زمام الحكومة بعد سقوط النظام، إنه تسلم الخزينة السورية فارغة من النقد الأجنبي، ولا يوجد سوى الليرة السورية التي "لا تساوي شيئًا".

ماذا يقول السوريون؟

الرغبة ليست كافية للعودة والاستقرار بشكل نهائي في سوريا، فالواقع الهش اقتصاديًا وأمنيًا وخدميًا بدد هذه الرغبات، وهذا ما عكسه استطلاع لآراء الجمهور من المغتربين واللاجئين السوريين، أجرته عنب بلدي، وشمل 56 شخصًا في بلدان مختلفة، هي ألمانيا وتركيا والنمسا ولبنان والكويت والسعودية.

وفق الاستطلاع، كان 66.1% من المشاركين بالاستبيان راغبين بالعودة، و19.6 لا يرغبون، و14.3 لا يعلمون أو لا يفكرون حاليًا.

أما الموافقة على العودة التي بلغت نسبتها 66.1%، فانقسمت بين استقرار في سوريا، وزيارة فقط، وزيارة حاليًا مع رغبة في الاستقرار مستقبلًا، وزيارة حسب استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وكانت الإجابات على النحو التالي:

51.2% كانت إجابتهم "نعم" للزيارة فقط.

24.4% كانت إجابتهم "نعم" للزيارة حاليًا مع رغبة في الاستقرار مستقبلًا.

22 % كانت إجابتهم "نعم" للاستقرار بشكل نهائي.

2.4% كانت إجابتهم "نعم"، لكن زيارة حسب استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

وتنوعت أسباب عدم الرغبة بالاستقرار في سوريا، وكانت وفق الاستطلاع:

- قلة فرص العمل.
- عدم وجود منزل.
- سوء الوضع المعيشي والاقتصادي والخدمي والأمني.
- عدم الاستقرار السياسي وعدم وضوح مستقبل البلاد.
- لا اعتياد على الإقامة و"الهدوء" ومستوى الخدمات في بلدان اللجوء.

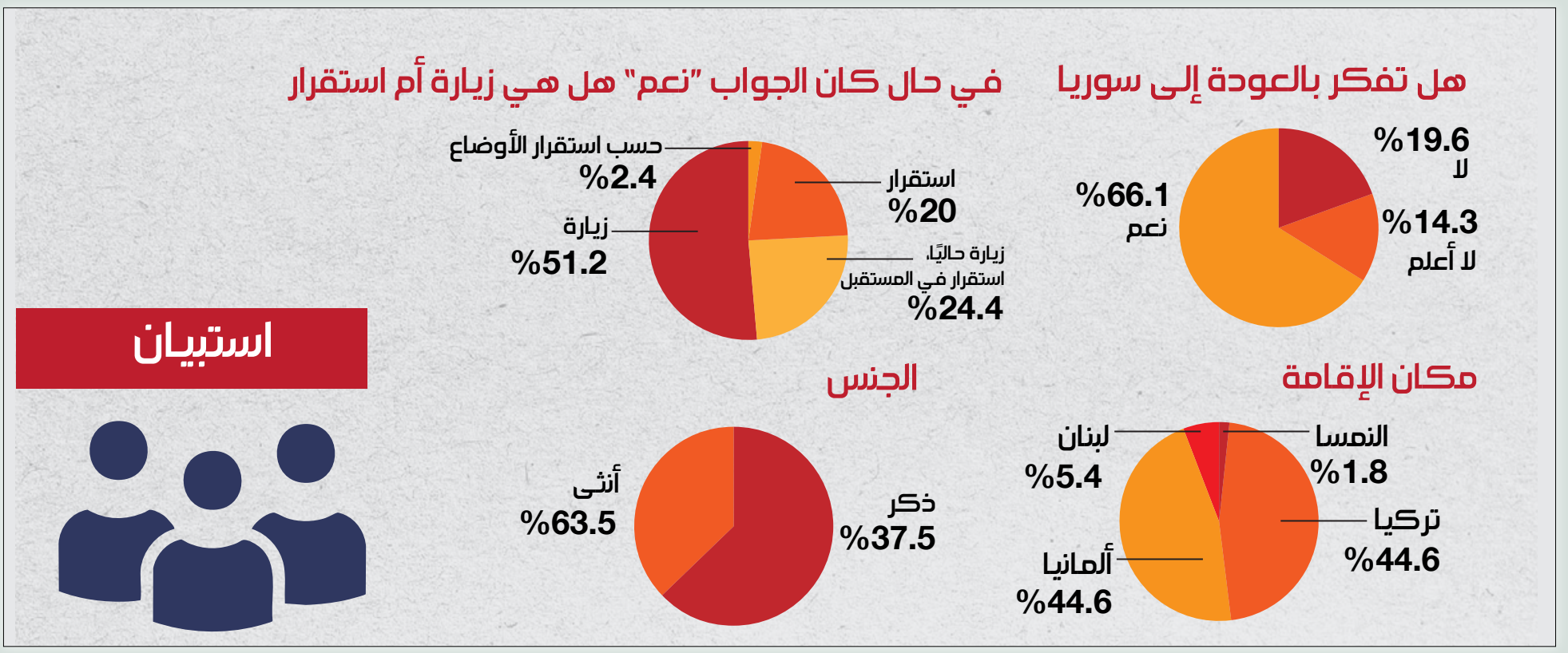

نازحون في مخيمات شمال غربي سوريا يواجهون شتاءً قاسيًا – شباط 2025 (الدفاع المدني السوري)

الدول تضغط لعودة اللاجئين

- بعد يوم من سقوط النظام السابق، علّقت ألمانيا طلبات اللجوء المقدمة من السوريين، حتى تتضح التطورات السياسية في سوريا، ويسري قرار التجميد على نحو 46 ألفًا و270 طلب لجوء قيد الدراسة.
- وقالت وزيرة الداخلية الألمانية، نانسي فيزر، في 5 من كانون الثاني الماضي، إن الوزارة وضعت خطة للتعامل مع اللاجئين في البلاد، وإنه بموجب القانون الألماني سيقوم المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بفحص وإلغاء الحماية الممنوحة، إذا لم يعد اللاجئون في ألمانيا بحاجة إلى هذه الحماية.
- ووضعت الوزيرة الألمانية خطة من أربع خطوات للتعامل مع ملف اللاجئين، تتجلى بأن أي شخص مندمج جيدًا ويعمل وتعلم اللغة الألمانية ووجد منزلًا جديدًا، يمكن السماح له بالبقاء في ألمانيا.

تعد ألمانيا من أكبر الدول الأوروبية التي تستقبل لاجئين سوريين، إذ بلغ عددهم 974 ألفًا و136 شخصًا، حتى تشرين الأول من عام 2024، ويطلب أكثر من ثلثي الأشخاص الحماية.

كما علقت كل من النمسا واليونان وفرنسا والنرويج البت بطلبات اللجوء للسوريين.

واتخذت تركيا والأردن عددًا من الإجراءات لتسهيل عودة اللاجئين، كما تدرس الحكومة الألمانية السماح للاجئين السوريين بالقيام برحلة واحدة إلى وطنهم، دون أن يؤثر ذلك على وضعهم كلاجئين في ألمانيا.

السلطات الأردنية سمحت للسوريين بمغادرة البلاد باستخدام البطاقة الأمنية أو جوازات السفر المنتهية الصلاحية، لتسهيل عودتهم دون أي تعقيدات.

أما الإجراءات التي اتخذتها تركيا لتسهيل عودة اللاجئين السوريين فتشمل :

- السماح لأحد أفراد العائلة بزيارة سوريا ثلاث مرات تمهيدًا لعودتهم خلال الأشهر الستة الأولى من 2025.
- السماح للسوريين الذين يستخدمون سياراتهم في تركيا بمغادرة البلاد بسهولة بعد إجراء عملية التسجيل لدى الكاتب العدل، إلى جانب نقل أثاثهم.

إعفاء السوريين العائدين إلى بلادهم من شرط المعاملات البنكية لتحويل الأموال، ما يسهل عليهم نقل الأموال عبر المعابر التركية دون الحاجة إلى إجراء أي معاملات مصرفية.

تعديل بعض الإجراءات المتعلقة بحمل الأموال والمجوهرات عند المغادرة، حيث يسمح للأفراد بحمل مبالغ تصل إلى 10 آلاف يورو أو 25 ألف ليرة تركية، بينما يتم إجراء المعاملات البنكية على المبالغ التي تتجاوز هذه الحدود.

رفع القيود على المجوهرات الشخصية التي تزيد قيمتها على 15 ألف دولار أمريكي.

تسهيل حركة السوريين عبر المعابر وعمل المعابر على مدار الـ24 ساعة.

للزيارة لا أكثر

يرى الحقوقي السوري ومدير "المركز السوري للعدالة والمساءلة"، محمد العبد الله، أن آلاف السوريين سيعودون إلى بلادهم، لكن لغرض الزيارة لا أكثر، مشيرًا إلى أن العودة النهائية للاستقرار داخل سوريا هي "سؤال كبير"، لأن سبع محافظات رئيسة في سوريا مدمرة، ما يعني أن نواحي الحياة اليومية مدمرة في كثير من المدن حتى بمحيط محافظة دمشق.

وقال العبد الله، لعنب بلدي، إن سوريا تفتقر إلى مقومات حيّة يعود إليها السوريون للاستقرار، إذ لا تقتصر الأضرار على دمار الأبنية، بل المدارس، والمؤسسات الخدمية، والبنى التحتية، والمستشفيات.

ولفت إلى أن من يرغب بالعودة للاستقرار اليوم هم إما أفراد لا تخوّلهم أوراقهم الثبوتية البقاء في أماكن لجوئهم، أو تعرضوا لمضايقات قانونية، مثلما يحدث بدوائر الهجرة في تركيا.

سباق أوروبي

ملف اللجوء وعودة اللاجئين معقد جدًا لدى الدوائر القانونية الأوروبية، وهو ما أظهرته تحركات الدول الأعضاء في الاتحاد لإعداد لوائح جديدة تنظّم حالات اللجوء الإنساني منذ أكثر من عامين، وستكون سارية المفعول بدءًا من آذار المقبل، وفق ما يراه الباحث في شؤون الحوكمة الدكتور باسم حتاحت.

الباحث قال، لعنب بلدي، إنه منذ الإطاحة بنظام الأسد، سارعت مجموعة من الدول لتعليق طلبات اللجوء الجديدة وتأخرت بالبت بطلبات أخرى لا تزال عالقة، في وقت بدأت فيه بالتأخر في تجديد إقامات السوريين الذين دخلوا البلدات الأوروبية عن طريق معاملات لم الشمل، وخاصة ممن لم يلتزموا بقوانين العمل وتعلم اللغة والاندماج.

وأضاف أن أول خطوة عملية اتخذتها الدول الأوروبية نحو سوريا دون الأسد، كانت المبادرة بتعليق العقوبات على دمشق لسببين أساسيين، الأول إعادة رسم معالم إعادة الإعمار والتعافي المبكر، والثاني إنهاء تصنيف سوريا كبلد غير آمن، وترتيب إعادة اللاجئين الذين لم يحصلوا على الإقامات الدائمة أو الجنسية.

ولعب الأوروبيون، وفق حتاحت، خلال 60 يومًا بعد إسقاط النظام، أدوارًا مختلفة لتسريع وتيرة التعاون القانوني والدعم المادي واللوجستي، وكذلك دفعت مجموعة من الدول العربية للإسراع بالعمل داخل الأراضي السورية لإعادة تأهيل جزء من البنية التحتية أهمها الكهرباء، والتداول المالي، والانفتاح الاقتصادي.

منازل وأبنية مدمرة على يد قوات النظام السوري السابق في حي الوعر بمدينة حمص – 29 كانون الثاني 2025 (الدفاع المدني السوري)

أربع خطوات لضمان عودة آمنة

جملة الأسباب التي تمنع السوري من العودة هي قلة فرص العمل في سوريا، وتردي الواقع الاقتصادي والمعيشي والخدمي، واضطراب الوضع الأمني، وعدم الوضوح السياسي، وجزء آخر من السوريين لا يرغبون بالعودة حاليًا بسبب أوضاعهم القانونية غير المكتملة، وعدم حصولهم على إقامات تمكنهم من التنقل بحرّية، ورغبتهم بعدم فقدان حقهم في اللجوء.

ويبقى الأهم بالنسبة للاجئين هو العودة الآمنة والكريمة لبلداتهم، فحجم الدمار والأوضاع الاقتصادية والإنسانية هي عوائق أساسية لعودتهم.

مدير البرنامج السوري في "مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية"، كرم شعار، ذكّر بالاستطلاعات التي كانت تجريها الأمم المتحدة للاجئين السوريين في دول الجوار لاستكشاف العوائق الأساسية أمام عودتهم، وكان ترتيبها يبدأ من سوء الأوضاع المعيشية وعدم توفر فرص العمل، إلى جانب انخفاض الأمن، وغياب الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء، وغياب المسكن، ووجود خدمة عسكرية إلزامية على الذكور.

وقال شعّار، لعنب بلدي، إن الأولويات التي رصدتها الأمم المتحدة مرارًا التي تمنع السوريين من العودة لم تتغير، ولا يمكن حصول تغيير جذري فيما يتعلق بعودة السوريين إلا بزوال هذه العوامل مجتمعة .

وأضاف أن التعافي في سوريا الذي قد يمهّد لعودة السوريين يحتاج إلى إزالة العوائق التي سبق ورصدتها الأمم المتحدة من آراء السوريين أنفسهم، إلى جانب العقوبات المفروضة على الاقتصاد السوري حتى اليوم.

وفي ظل موانع لعودة واسعة النطاق، لفت شعّار إلى وجود دوافع أيضًا، إذ قال إن تصاعد الخطاب العنصري، والعدوانية ضد اللاجئين، ومعاملتهم على أنهم أقليات غير مرغوب فيها، يدفع ببعضهم إلى العودة دون النظر إلى الواقع القائم في سوريا.

مسؤولة التواصل في "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، نور الخطيب، قالت لعنب بلدي، إن العودة الآمنة تعني ضمان أن اللاجئ العائد لن يتعرض للاعتقال أو الانتقام أو الاضطهاد وأي انتهاكات أخرى قد تشكل خطرًا عليه، وأن تتوفر له مقومات الحياة الكريمة من أمن وسكن وخدمات أساسية، إضافة إلى تهيئة البيئة القانونية وإلغاء أي قرارات تعسفية تعرض لها، من سلب ممتلكات ومصادرتها وأحكام صدرت ضده، وتسهيل منحه الوثائق القانونية الخاصة به وغيرها.

وحتى تتحقق هذه الشروط، وفق نور الخطيب، هناك عدة خطوات يجب اتخاذها:

1. توفر بيئة آمنة: وما يتضمنه ذلك من استقرار أمني ووقف الاشتباكات والتفجيرات والعمليات العسكرية، وكذلك ضمان عدم تعريضهم للملاحقات والاعتقالات بسبب آرائهم أو انتماءاتهم.
2. ضمانات قانونية دولية: عبر إصدار ضمانات واضحة من الأمم المتحدة والدول الفاعلة بأن العائدين لن يتعرضوا لأي انتهاكات، وإنشاء آلية رقابة دولية تتابع أوضاع العائدين، وتضمن محاسبة أي جهة تنتهك حقوقهم.
3. حلول للأوضاع المعيشية: أي توفير البنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والتعليم والصحة، وضمان حق العائدين في استعادة ممتلكاتهم، أو الحصول على تعويض عادل إن لم يكن ذلك ممكنًا، وتوفير فرص العمل، وإعادة دمج اللاجئين في المجتمع بشكل يحفظ كرامتهم.
4. ضمانات من الدولة المضيفة: بإعطاء اللاجئين حرية الاختيار وعدم إجبارهم على العودة القسرية، وتوفير معلومات شفافة حول أوضاع المناطق التي يرغبون في العودة إليها، وتقديم دعم قانوني لمن يحتاجون إلى استعادة وثائقهم الرسمية.

وأشارت نور الخطيب إلى أن تحقيق كامل هذه الشروط حتى الآن غير متوفر في سوريا، ونلاحظ أن هناك سعيًا من الحكومة الانتقالية لتهيئة العودة، ولكنها تعتقد أن الوضع ما زال مبكرًا.

وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، قال لوكالة الأنباء الألمانية، الشهر الماضي، إنه لا توجد حاجة لعودة اللاجئين السوريين من ألمانيا بشكل سريع، مضيفًا "إنهم بأمان هناك".

وبحسب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فيليبو غراندي، فإن عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم ستستغرق وقتًا طويلًا.

في 30 من كانون الثاني، قال غراندي لقناة "المملكة" الأردنية، إن العديد من اللاجئين ينتظرون ما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا خلال الفترة المقبلة لاتخاذ قرار العودة.

وسبق ذلك بثلاثة أيام دعوة غراندي إلى تحرك دولي لدعم السوريين العائدين، مشيرًا إلى ضرورة توفير الدعم لإعادة بناء المنازل والبنية التحتية واستعادة الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والكهرباء والمياه النظيفة، فالأسر "تواجه صعوبات هائلة" في العودة.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، حذر بعد ثلاثة أسابيع من سقوط النظام من أن سوريا لا تزال تواجه "تهديدًا ثلاثي الأبعاد"، يتمثل في انعدام الأمن وأزمتين اقتصادية وإنسانية.

الضغط يولد الانفجار
مسؤولون وخبراء: تريثوا

يتوقع الحقوقي السوري محمد العبد الله، أن تجبر بعض الدول السوريين على العودة "قسرًا"، والأمر ليس مرتبطًا فقط بلبنان والأردن وتركيا (من الدول التي لديها سوابق في هذا الإطار) إنما بدول غربية وأعضاء بالاتحاد الأوروبي، إذ تعمل الدول الأوروبية على تقديم حوافز، لحث للاجئين السوريين على العودة عبر دفع مبالغ لمرة واحدة تتراوح بين 800 و4000 يورو.

واعتبر العبد الله، في حديثه لعنب بلدي، أن الحوافز المالية لن تسهم بدفع اللاجئين للعودة، وهي نوع من التهديد بإعادة اللاجئين التي لا تزال تصطدم بالواقع في سوريا، مضيفًا أن سوريا لا تزال مدمرة، ولا مقومات للحياة فيها، كما أنها ليست آمنة، خصوصًا مع استمرار "الانتهاكات الشديدة"، وتحديدًا في محافظة حمص ومناطق الساحل السوري.

القانوني السوري قال أيضًا إن إعادة السوريين "قسرًا" في ظل الظروف الراهنة هي غير قانونية، لافتًا إلى ضرورة أن تكون العودة طوعية وكريمة وآمنة.

رئيسة المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، إيمي بوب، قالت إن عودة اللاجئين السوريين بشكل واسع يؤدي إلى تأجيج الصراع في سوريا، وتمثل عبئًا ثقيلًا على البلاد، مؤكدة أنها لا تشجع العودة، فـ"المجتمعات ليست جاهزة لاستيعاب اللاجئين".

وحثت بوب على التريث في خطط إعادة اللاجئين، مشيرة إلى أن بعض المجتمعات تضطر للنزوح مرة أخرى بسبب عدم وضوح الحياة تحت السلطات الجديدة، في حين أكد المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، أن الوضع الإنساني لا يزال حرجًا.

مسؤولة التواصل في "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، نور الخطيب، قالت إن معظم الدول الأوروبية لا تعتبر سوريا بلدًا آمنًا للعودة حتى الآن، ولا تجبر اللاجئين على العودة القسرية، باستثناء بعض الدول مثل الدنمارك التي بدأت بتقييد إقامات بعض اللاجئين السوريين وتشديد سياسات اللجوء.

التعجيل بعودة ملايين السوريين من شأنه أن يفرض المزيد من الضغوط على سوريا في لحظة هشة للغاية، ومن شأنه أن يقوض احتمالات نجاح عملية الانتقال، وفق تقرير أعده ويل تودمان، وهو زميل أول في برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS).

وذكر تودمان أن هذا التعجيل يؤدي إلى نتائج عكسية بطرق تزعزع استقرار منطقة بلاد الشام على نطاق أوسع، وتحبط توقعات المجتمعات المضيفة، وتؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى تجدد تدفقات النزوح.

واعتبر تودمان أن إعادة اللاجئين قبل الأوان سوف تأتي بنتائج عكسية، فإذا عاد اللاجئون الأوائل فقط لمواجهة المشكلات، فإن قصصهم سوف تردع آخرين عن اللحاق بهم. ولكن الأهم من ذلك أن تدفق السوريين العائدين يجعل فرص نجاح الانتقال في سوريا أطول.

وفي حال عاد عدد كبير للغاية من اللاجئين في وقت واحد، فإن هذا من شأنه أن يزيد الضغوط على الخدمات العامة المجهدة، ويفاقم التوترات الاجتماعية، ويقوض احتمالات نجاح الانتقال التي هي بالفعل ضئيلة، ولن تقتصر العواقب على سوريا، فالانهيار الكامل للدولة في سوريا من شأنه أن يجبر السوريين على الفرار مرة أخرى ويزيد من الضغوط على الدول المجاورة، التي من المرجح أن تسمح للاجئين بالسفر إلى أوروبا، وفق تودمان.

ولتجنب أزمة أوسع نطاقًا، ينبغي للحكومات المانحة أن تخفف من توقعات العودة السريعة، وأن تصوغ استراتيجية شاملة للعودة الآمنة للاجئين، وأن توفر التمويل الكافي لتسهيل عملية منظمة، وهذا يتطلب الوقت، وليس المراسيم السريعة لإعادتهم، وفق تودمان.

فرصة أمام المجتمع الدولي

للمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين بشكل أساسي، فرصة حاسمة حاليًا لدعم ظهور سوريا آمنة وقابلة للحياة وقادرة على تيسير عودة جميع السوريين الراغبين في العودة، وفق تقرير لمعهد "سياسة الهجرة" (أمريكي غير حكومي).

وفي مجال الهجرة، يشمل هذا اتخاذ قرارات سياسية مدروسة جيدًا تعمل على تحقيق التوازن بين رغبة السوريين في البقاء والعودة، ويجب اتخاذ عدة خطوات.

أولًا، يتعين على البلدان المضيفة أن تدرك أن رحيل السوريين من المرجح أن يكون ظاهرة طويلة الأمد، فمثلًا استغرق الأمر ما يقرب من عشر سنوات منذ نهاية الصراع في البلقان حتى عاد نصف مليون لاجئ ونازح من البوسنة والهرسك إلى ديارهم.

ثانيًا، تحتاج الحكومات المضيفة إلى طمأنة السوريين على أراضيها إلى وجود استقرار في وضعهم على المدى القصير، وتوضيح ما هو غامض في قرارات إعادة النظر في وضع اللاجئين، وعدم إثارة الذعر غير الضروري لديهم.

ثالثًا، عندما تحدث عودة اللاجئ، سوف تحتاج بلدان اللجوء إلى ضمان القيام بها (العودة) بطريقة تمكن العائدين من إعادة الاندماج بطريقة مستدامة، منها أن ترغب الدول بالسماح للأفراد العائدين بإجراء رحلات تحضيرية إلى سوريا للتحقق من الظروف الأمنية، أو تأمين السكن، أو العثور على عمل، وهذا يدحض خوفه من العودة.

رابعًا، تتعزز العودة المستدامة من خلال توفير الدعم لإعادة الإدماج، وينبغي للدول المانحة أن تفكر في تقديم هذه المساعدة ليس فقط للسوريين الذين تستضيفهم ولكن أيضًا لأولئك الذين يعيشون في دول الجوار السوري، فمكافأة العودة التي تبلغ 1000 يورو لمرة واحدة لن تساعد السوريين كثيرًا في إعادة الاندماج.

خامسًا، إذا كانت البلدان المضيفة تريد أن تكون العودة مستدامة، فسوف تحتاج إلى الاستثمار في استقرار سوريا، بما في ذلك من خلال الاستمرار في دعمها التنموي لسوريا وجيرانها (كما بدأ الاتحاد الأوروبي القيام بذلك).

مواقع رفات لجثث مجهولة انتشلتها فرق "الدفاع المدني" بعد سقوط النظام

انتشال أكثر من **100** رفات لجثث مجهولة من **7** مواقع

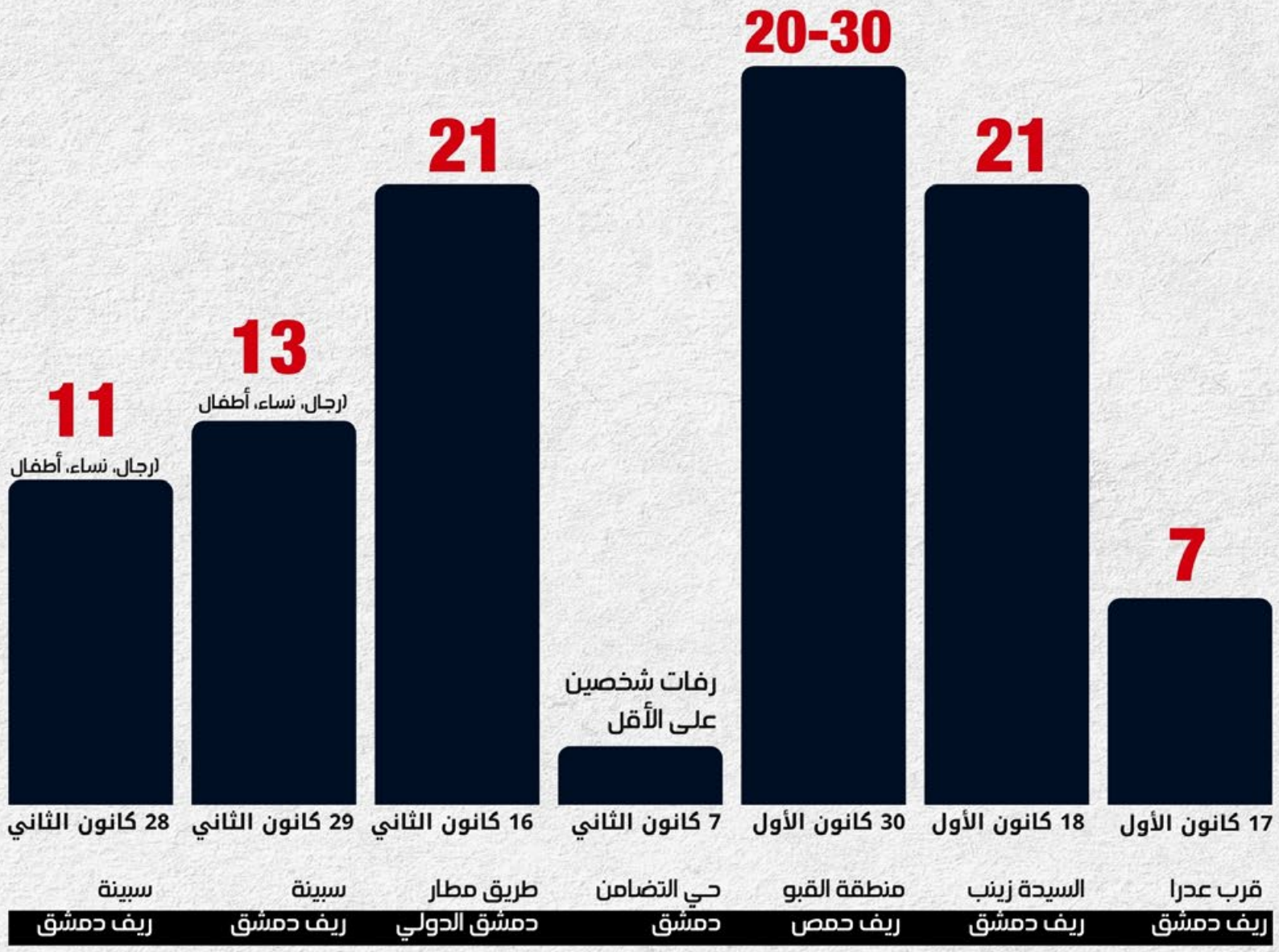

فرق "الدفاع المدني" لا تفتح أي مقابر جماعية ولا تستخرج أي رفات مدفون فيها، وإنما تعمل في إطار الاستجابة للتعامل مع الجثامين والقبور المفتوحة أو الرفات المكشوف خارج المقابر الجماعية.

المصدر: "الدفاع المدني السوري"

EnabBaladi.net

لباس المرأة السورية..
جدل يعكس تحولات المجتمع

عنب بلدي – نوران السمان

لم تُترك للمرأة السورية هوامش واسعة في قضية اختيار نمط لباسها، بل كانت المسألة ولا تزال ساحة نقاش وجذب تعكس تحولات المجتمع السوري عبر العقود.

فمن قرارات رسمية تحظر النقاب في الجامعات، إلى أخرى تعيد السماح به في عهد النظام السابق، استمر الجدل الذي أكملته ملصقات متضادة حول "الحجاب الشرعي" و"لباس المرأة الحرة"، بعد سقوط الأسد.

الملصقات المتضادة.. شرارة الجدل

قبل حوالي الأسبوعين، غزت وسائل التواصل الاجتماعي تسجيلات مصوّرة تُظهر ملصقات علّقت على جدران بعض شوارع سوريا، تروج لأشكال متباينة من اللباس النسائي.

حملت الأولى عنوان "الحجاب الشرعي"، مظهرة امرأة مغطاة بالكامل تنادي بوجوب الحجاب وفق الشريعة، بينما جاءت الثانية بعنوان "لباس المرأة الحرة"، حيث ظهرت امرأة ترتدي "تي شيرت أبيض" يحمل علم الثورة، مشيرة إلى ارتباط حرية المرأة بحرية سوريا الجديدة.

ولاحقًا، انتشرت ملصقات بحملة مضادة عنوانها "لقد حصلنا على الحرية من أجل الجميع، اختاري عزيزتي ما تشائين من الملابس في سوريا الحرة"، لتفتح باب النقاش مجددًا حول مفهوم اللباس النسائي ودلالاته في سوريا.

وترى الباحثة الاجتماعية في مركز "عمران للدراسات" حلا حاج علي، أن محاولات فرض الحجاب تأتي أساسًا من القاعدة الشعبية وليس من الحكومة الانتقالية، ما يعكس ديناميات اجتماعية أكثر من كونها سياسة رسمية.

و"رغم الطابع الإقصائي لهذه الظاهرة، فإن التعبير عنها عبر الملصقات بدلًا من الصراعات العنيفة يعدّ شكلًا من أشكال حرية التعبير السلمية التي لا تهدد السلم الأهلي"، قالت الباحثة.

تنوع يعكس المجتمع

في مسألة لباس المرأة السورية، يتجلى تنوع واضح نشهده عند تجولنا في شوارع سوريا، وتتراوح الأزياء بين الملابس التقليدية المحتشمة والأنماط الحديثة، مع اختلافات ملحوظة بين المناطق الحضرية والريفية، فبين من ترتدي "المانطو" أو العباءة، ومن تختار الملابس العصرية بلا غطاء رأس.

ويتأثر نمط لباس المرأة السورية كثيرًا بالمحيط الاجتماعي أو الجغرافي، ما يسهل فرضه أولًا ثم تعميم الصور النمطية انطلاقًا من شكل اللباس.

الباحثة الاجتماعية، قالت لعنب بلدي، إنه "في المجتمعات السلطوية، تكون المرأة غالبًا الفئة الأكثر عرضة لفرض أنماط لباس معينة من قبل القوى المسيطرة، ما يعكس شكلًا من أشكال العنف الرمزي الذي تمارسه فئة على أخرى لتعزيز الهيمنة".

وترى أن فرض أو رفض النقاب يعكس نزعة إقصائية تجاه طيف واسع من المجتمع، يمتد من غير المحجبات إلى المنقبات، مرورًا بأنماط لباس متعددة مثل الجلباب، والحجاب التقليدي، والعباءة البدوية، واللباس العصري المحتشم، مشيرة إلى أن لباس النساء في سوريا يتنوع تبعًا للثقافات المحلية لكل مدينة.

"يبقى الأجدى العمل على توعية المجتمع بمفهوم الحريات العامة، التي تشمل حرية اللباس والاعتقاد، باعتبارها حقوقًا أساسية تضمنها الدساتير في الدول الساعية للخروج من الأنظمة السلطوية"، بحسب حاج علي.

جدل مبالغ به؟

سارة الشوا، شابة مقيمة في دمشق، ترى أن الجدل حول لباس المرأة غير واقعي، إذ لم يتم التضييق على أي امرأة أو إجبارها على ارتداء ما لا تريد، وبرأيها، فإن نشر الملصقات قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

أما راما الأمير، وهي شابة مغتربة، فأكدت لعنب بلدي أن الجدل مبالغ فيه، ولا ترى ضغوطًا اجتماعية واضحة فيما يتعلق بلباس المرأة، إذ يعود الأمر إلى طبيعة كل مجتمع وبيئة.

عبر التاريخ، عكست أزياء النساء في سوريا التحولات الاجتماعية والسياسية، فبعد استقلال سوريا عن فرنسا عام 1946، بدأ تأثير الأزياء الأوروبية يظهر في الأحياء الميسورة من العاصمة دمشق مثل أبو رمانة وعين الكرش، بينما ظلّت الأحياء الشعبية أو التقليدية مثل الميدان والشاغور وساروجة والقيمرية محافظة على اللباس العثماني، المتمثل بـ"الملاية" السوداء و"المانطو"، وفق تقرير صادر عن مركز "حرمون للدراسات الاستراتيجية".

أما النقلة الحقيقية، فجاءت مع انتشار التعليم، إذ بدأت النساء بالتخلي عن "الملاية" لمصلحة "المانطو" وغطاء الرأس.

كما أن موجات الهجرة من الريف إلى المدن أسهمت في ظهور "الحجاب المتمدّن"، حيث تخلّت النساء الريفيات عن لباسهن التقليدي لمصلحة زي مدني، لا يختلف كثيرًا عن الريف.

عودة إلى الماضي..
سوريون على أطلال منازلهم

عنب بلدي – غزل سلات

بحقائب صغيرة تحمل بعضًا من ذكريات مضت، وخطوات مترددة على طرق لم تعد كما كانت، عاد كثير من السوريين من بلاد اللجوء والمنفى لزيارة ما تبقى لهم من بيوتهم.

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلات مصورة وصور توثق لحظات لعائدين يقفون على أنقاض بيوتهم المدمرة، بعضهم عاد على أمل إعادة البناء، وآخرون فقط لرؤية ما تبقى، لكن جميعهم يشترك في مشهد الخراب الذي لا يشبه ذكرياتهم عن المكان.

وبالرغم من الخراب الذي لحق بمنازلهم، لم تفقد زيارة السوريين لأطلال بيوتهم ارتباطهم بتلك الأماكن، بل أحيت في قلوبهم شعورًا قويا بالانتماء، بحسب ما قاله بعضهم لعنب بلدي.

"دهشة اللقاء الأول"

رسمت الصور الجوية والتقارير الإخبارية تصورًا عامًا لدى السوريين عن حجم الدمار الذي خلّفه النظام السوري السابق، إلا أن الحقيقة التي يصادفونها في رحلاتهم إلى أطلال مدنهم وبيوتهم تبقى أكثر قسوة.

فالمباني المهدّمة ليست مجرد أنقاض صامتة، بل تحمل بين جدرانها المتهالكة بقايا حيوات لم تكتمل، وأبوابًا مشرعة على ذاكرة أصحابها.

قبل أكثر من عقد من الزمن وتحديدًا في 19 كانون الأول عام 2012، اضطر الشاب عبد الوهاب عميرة من حي جوبر الدمشقي إلى مغادرة سوريا.

ويروي عبد الوهاب، لعنب بلدي، أن مغادرته مع عائلته سوريا آنذاك لم تكن قرارًا طوعيًا، بل هروبًا من الاعتقالات والقصف العنيف الذي طال حيه ومدرسة إخوته.

عبد الوهاب الذي كُرم كأصغر مخترع سوري عام 2011، ثم اعتقل بدلًا من أن يُحتفى به، كان قد فقد الأمل بالعودة إلى سوريا قبل شهر من سقوط النظام وقال، "تلاشى أمل العودة بالنسبة لي وصرت أفكر أنه ربما من الممكن أن يعود أحفادي إلى دمشق يومًا ما".

"لكن ما حدث كان من أروع الأحاسيس غير المفهومة"، وصف عبد الوهاب مشاعره عند وصوله إلى أطلال منزله.

وأضاف، "تملكتني رهبة ودهشة أمام حجم الدمار، مزيج بين الخوف والشجاعة، بين الفرح والحزن، أعجز عن وصف مشاعري، لكن أظنها كانت واضحة في عيني آنذاك".

عند وصوله وجد عبد الوهاب شجرة "الكوشوك" القديمة التي زرعها جده منذ سنوات، ما زالت قائمة، إلى جانب ياسمينة جدته، التي نمت وسط ركام بناء مكون من خمسة طوابق، وقال، "رغم أن ياسمين الشام لا يزهر عادة في كانون الأول، فإنني تعرفت على المكان من رائحة الياسمين، وكأن الشجرتين خرجتا لاستقبالنا من تحت الردم."

على غرار عبد الوهاب، كانت الشابة تمام عنكير واحدة من أولئك الذين قرروا زيارة منازلهم عقب سنوات من الغياب القسري، بعد أن غادرت برفقة عائلتها إلى تركيا هربًا من القصف الذي طال مدينتها الهبيط بريف إدلب.

"كنت أتوقع أن أرى منزلي بهذه الحالة، لكن فاضت عيناي للوهلة الأولى، فمشاهد الدمار بدت كأنها ساحة حرب مأخوذة من الأفلام"، قالت تمام لعنب بلدي.

كانت زيارة سوريا بمثابة حلم لرانيا المعمار أيضًا، التي قررت فور سقوط النظام زيارة مدينتها معرة النعمان في ريف إدلب، لرؤية عائلتها بعد سنوات من الفراق، وقالت "لم أتوقع العودة وكانت فرحتي كبيرة، لكن حجم الدمار الذي رأيته سبب لي شيئًا من الإحباط".

وتساءلت، "كيف لإنسان عاقل أن يقتل شعبه ويدمر بلدًا كاملًا بهذه الطريقة؟".

"عودة إلى الماضي"

عند وصولهم، يواجه السوريون واقعًا يختلف من شخص لآخر، فبينما يسترجع بعضهم ذكرياتهم في الأزقة والشوارع، يجد آخرون أنفسهم أمام بقايا تفاصيل كانت تزين منازلهم تحت ركام الحطام، في حين لم يعثر بعضهم سوى على الفراغ الذي خلفته السنوات.

مشاهد الدمار لم تمنع رانيا المعمار من استرجاع ذكرياتها في المدينة، وقالت، "بمجرد دخولي مدينتي، بدأت ذكريات الماضي تتدفق في ذهني، شوارعها، بيوتها، أسواقها... كنت أتجول بين أحيائها وأستعيد التفاصيل، هنا كان منزل فلان، وهنا دكان جارنا، وهنا بيت أقاربي".

أما تمام عنكير فقد استحضرت "جمعات" نهاية الأسبوع في بيت جدها، حيث كانت تمضيها مع أعمامها وعماتها، يتنافسون في مباريات كرة القدم والمضرب، ويقيمون حفلات الشواء، وكان الدفء والأمان يملأ الأجواء في تلك الأيام.

تمام التي كانت تأمل أن تجد شيئًا من الماضي مخبأ بين الأنقاض قالت، "لم أتمكن من العثور على أي من ممتلكاتي القديمة، وللأسف، حتى ألبوم الصور الذي كنت قد دفنته في مكان حصين قبل مغادرتنا، لم أتمكن من إيجاده".

وبين أكوام الردم في مكان غرفته، بحث عبد الوهاب عميرة بيديه عن آثار ماضيه، ليجد بعض ذكرياته مدفونة تحت الحطام، وقال، "عثرت على أجزاء من زبادي المالئي التي كانت تخص أمي، مرحى لأختي، ودفتر كنت أرسم عليه في طفولتي، وأجزاء محروقة من صور للعائلة، بالإضافة إلى دفتر قديم يعود لجدي، كانت العائلة تحفظ فيه ذكرياتها".

وأضاف، "كلما حملت حجرًا، كانت تخرج منه ذكرى."

"حيث لا يزال الوطن حيًا"

رغم أن كثيرًا من السوريين الذي غادروا بلادهم في سن صغيرة ظنوا أن السنوات والمسافات قد انتزعت منهم انتماءهم لمدنهم وبيوتهم، فإن هذه الزيارة تبين لهم عكس ذلك.

"كنت أشعر أنني لن أجد أحدًا، وكان يخيل إليّ أن لا أحد سيتعرف عليّ، لكنني لم أعبر طريقًا في سوريا إلا واستقبلني

سوريون يحتفلون بسقوط النظام- 9 كانون الأول 2024(وكالة الأناضول)

المرأة السورية.. جدال مستمر

لم تكن قضية لباس المرأة السورية جديدة، ففي عام 2010، أصدرت السلطات السورية قرارًا بحظر ارتداء النقاب في الجامعات، مبررة ذلك بأنه "يتعارض مع القيم والتقاليد الجامعية"، وبحجة "عدم ترك الطلاب عرضة لأفكار وعادات متطرفة". ولم يقتصر الأمر على الجامعات، إذ نقلت وزارة التربية السورية نحو 1200 منقبة من سلك التعليم إلى وزارات أخرى، منها الزراعة والإدارة المحلية والخدمات، بحجة أن النقاب يعوق قيامهن بدورهن التعليمي. ومع اندلاع الثورة السورية في 2011، اتخذ النظام السوري خطوة معاكسة، حيث تم رفع الحظر عن النقاب في الجامعات والمدارس، ما أتاح للمدرّسات اللواتي فقدن وظائفهن سابقًا العودة إلى التدريس.

اعتُبرت هذه الخطوة محاولة لإرضاء شريحة من المحتجين ذوي الميول الدينية، وفق ما ذكرته وسائل الإعلام حينها، في وقت كانت فيه المظاهرات السورية ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، مطالبة بالحرية وإسقاط النظام، وليس ذات طابع ديني كما زعمت سلطات النظام السوري المخلوع.

في عام 2019، عادت جامعة "دمشق" لفرض قيود على اللباس، إذ أصدرت تعميمًا يمنع دخول الطلاب الذين يرتدون "ملابس لا تليق بالحرم الجامعي"، شمل ذلك النقاب، مبررة أن القرار جاء بهدف منع حالات انتحال الشخصية خلال الامتحانات، بعد ضبط عدد من الحالات التي استُخدم فيها النقاب لهذا الغرض.

إثارة قضية الحجاب لم تكن الأولى، فقد سبقتها قرارات مشابهة خلال حكم حافظ الأسد، وفي عام 1981، أرسل رفعت الأسد شقيق حافظ مجندات "سرايا الدفاع"، التي تعرف باسم "دورية تشرين"، إلى دمشق لنزع حجاب عدد من النساء في الشوارع، غير أن الموقف الشعبي الرافض لتلك الممارسة دفعت حافظ إلى إدانة ذلك علنًا، دون أن يتغير واقع التضييق على الحجاب في المدارس.

وظل الحجاب محظورًا في المؤسسات التعليمية منذ عام 1983 حتى ألغى بشار الأسد هذا القرار في نهاية عام 2000، ما سمح للطالبات بارتدائه داخل المدارس والفصول الدراسية.

لم تقتصر القيود على النظام السوري وحده، فخلال فترة سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على أجزاء من سوريا، فرض التنظيم على النساء تغطية وجوههن وارتداء ملابس محددة، مع قيود صارمة على حركتهن ونشاطاتهن.

كما فرضتقيود على لباس النساء وحركتهن في عدة مناطق، منها شمال غربي سوريا، حيث شهدت تقييدًا لحرية المرأة في اللباس والتنقل وتسلّم المناصب القيادية، وفق تقرير صادر عن منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في كانون الثاني 2024.

في ظل النزاع المستمر، تعرّضت النساء السوريات لانتهاكات متعددة، من اعتقال تعسفي واختفاء قسري إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفي سوريا اليوم، يعكس لباس المرأة السورية تنوعًا ثقافيًا واجتماعيًا، متأثرًا بالعوامل الدينية والسياسية، وبينما يبقى الجدل حول اللباس النسائي قائمًا، يعكس هذا النقاش صراعًا أعمق حول الهوية والحرية في سوريا، إذ يبقى التحدي الأكبر هو ضمان حق المرأة في الاختيار بعيدًا عن أي ضغوط أو إقصاء.

احذروا من اللغة وجراحها

أحمد عسيلي

سأقص عليكم حادثة جرت معي عندما كنت طالبًا في السنة الخامسة بقسم الطب البشري في جامعة "دمشق"، تركت أثرًا عميقًا في شخصيتي وطريقة حديثي واستخدامي للكلمات في التواصل مع الآخرين، ففي تلك السنة، بدأنا بدراسة مقرر الطب النفسي، ولأنني أعشق هذا التخصص منذ الصغر، كنت مبتهجًا جدًا بالجانب الطبي الدوائي له، وتعاملي المباشر ولأول مرة في حياتي مع الوصفات الطبية والأدوية وجرعاتها وآليات عملها، بإشراف أساتذتي في مستشفى "المواساة الجامعي"، فلسنوات مضت، كان اهتمامي منصبًا فقط على علم النفس والتحليل النفسي، ولأنني كنت فخورًا جدًا بتلك المعلومات الجديدة، اعتدت أن أعيدها مرارًا وتكرار على مسامع أصدقائي، خاصة طلاب الفروع الأدبية.

وصادف أنني كنت معجبًا جدًا بعقار من الجيل الثاني لأدوية الفصام اسمه "ريسبردال"، لذلك كنت أكرر اسمه وجرعاته وفعالياته في علاج الأوهام والأهلاسات السمعية كثيرًا أمام أحد أصدقائي، غالبًا بشكل أسئلة مضحكة، فأمام كل تصرف كنت أسأله: هل أخذت حبة "الريسبردال" عيار 2 ملغ لهذا اليوم؟ كان صديقي هذا يبتسم ابتسامة صفراء خجولة، أحيانًا يغير الموضوع، ثم بعد فترة انفجر في وجهي غاضبًا، وطلب مني وقف المزاح بهذا الأمر، ليخبرني بعدها أنه فعلًا مصاب بالفصام، وأنه مر بتجربة الأوهام والخيالات التي كنت أتحدث عنها، وأنه كان لفترة نزيل أحد المستشفيات النفسية، وأن "الريسبردال" تحديدًا هو دواؤه اليومي حاليًا.

كان الموقف محرجًا جدًا بالنسبة لي، كنت مخطئًا تمامًا، فلكل إنسان أسراره التي لا يعرفها أحد، حتى أقرب أصدقائه، ورغم كونه صديقًا مقربًا لي وقتها، لم يخبرني يومًا قصة مرضه (وهذا حقه طبعًا). كان المزاح بجرعات الدواء فعلًا طائشًا، فحتى لو لم يكن هو نفسه فصاميًا، ربما كان أحد إخوته أو أبويه لديهم هذا المرض. ولم أكن قد خبرت وقتها معنى الفصام بشكل جيد، فقد كنت أعتقد كمعظم الناس أن الفصاميين نراهم في المستشفيات النفسية والعقلية فقط، أو أن لهم مظهرًا معينًا.

مر على هذه القصة حوالي 20 سنة، وإلى الآن أشعر بالندم وتأنيب الضمير من هذا الألم النفسي الذي كنت أسببه لصديقي هذا بشكل شبه يومي وعلى مدى عدة أشهر دون أن أدري، ومن وقتها تعلمت ألا أتخذ من أي مرض مصدرًا للمزاح، وأخذت درسًا قاسيًا بأن الكلمات قد تكون جارحة وتترك ندوبًا في النفس، فمهما بلغت معرفتنا بالشخص، لا يمكن أن نعرف عنه كل شيء، وقد يكون المزاح من أي مرض مصدر إزعاج له، لأنه قد يكون قد فقد عزيزًا بهذا المرض.

هذه الحالة للأسف كثيرًا ما نهملها، خاصة هذه الأيام في أحاديثنا السياسية والثقافية، فمنذ هروب المجرم بشار الأسد، قرأنا كثيرًا من السخرية عن لدغته بحرف السين، متناسين كثيرًا أنه بالنهاية أحد أشكال العجز، وأن بيننا الكثير من الأحبة والناس اللطيفين الذين لديهم نفس اللدغة، فكيف سيكون تأثير هذه السخرية عليهم؟ وما الحكمة من ربط بشار بهذه اللدغة. بالتأكيد مشكلتنا معه أبدًا لم تكن قضية مخارج حروف، ربما يأتي يومًا ما شخص كفء لهذا المنصب لديه لدغة مشابهة، فهل نحرمه من الوصول لهذا المقام نتيجة هذا الأمر!

تذكرت كل هذا حين قرأت منذ عدة أيام منشورًا في "فيس بوك" لصديقي المثقف السوري حازم إبراهيم، وهو مترجم مميز جدًا، لديه قصته الخاصة مع الإعاقة، يعكف حاليًا على كتابها، ذكر فيه الكثير من الأخطاء التي يرتكبها أحيانًا بعض أفراد النخبة السورية في كتاباتهم وتصريحاتهم، فيها إهانة كبيرة لذوي الإعاقة، منها مثلًا كلام لحكم البابا قال فيه يومًا مهاجمًا الإعلام الأسدي: "الإعلام السوري إعلام معاقين، ولا يصدقه حتى ذوو الاحتياجات الخاصة"، وكأن ذوي الإعاقة هم أقل من البشر، أو وصف لمحمد ضرار جمو قال فيه متحدثا عن "الائتلاف": "ائتلاف الدوحة ولد معاقًا وهو كالطفل المعاق"، أو أخيرًا عنوان مقالة لنبيل فياض كتب فيها: "البعثيون والأصوليون.. مشلول يقوده أعمى"، فهل نتخيل مثلًا وقع هذه الكلمات على ذوي الإعاقة؟ ولماذا نستخدم بعض الأمراض التي قد تكون مصدر ألم للآخرين كنوع من السباب؟ هذا الاستخدام أصبح حاليًا للأسف كالسيل، سواء في لغة حياتنا الواقعية أو على "السوشيال ميديا"، وأحد مصادر الألم لكثير من المرضى الذين نشاهدهم في عياداتنا النفسية.

لا أتحدث هنا من منطلق ضرورة الالتزام بالصوابية السياسية في الحديث (politicallment correct) فليس هذا هدفي، ولا أتحدث عن أيديولوجيا أو خطاب معيّن، وإنما عن استخدام غير صحيح للكلمات، وهذا الاستخدام له تأثيرات مؤلمة على المعنيين بها، فالقضية ليست قضية لغة أو كلمات، بل عقلية وأسلوب تفكير، تنظر إلى المرض كعلامة نقص، أو شتيمة، أو أنه سبب للتقليل من قيمة الشخص، الأعمى ليس أقل من المبصر، سواء كان له إنجاز ما أو لم يكن، فنحن لسنا بحاجة لوجود شخص مثل طه حسين حتى ندرك أن العمى لا يقلل من مكانة الشخص، وقيمة الإنسان من وجوده نفسه ومن انتمائه للجنس البشري، بغض النظر عن أي قيمة أخرى، والمصاب بالشلل ليس أقل من أي إنسان آخر، استخدامنا للشلل في المهاترات السياسية تعكس عقلية غير سليمة تستدعي فعلًا تصحيح مسار تفكيرها.

المرض لا يقلل من قيمة الشخص، ولا يجوز لنا استخدامه لا للمزاح ولا للشتيمة، المرض هو خلل عضوي أو نفسي يتطلب منا دعم الشخص الذي يمر بهذه التجربة، وفقط، دون تحميل المرض أي حامل اجتماعي أو سياسي.

لغتنا الحالية للأسف فيها الكثير من الخلل، ويجب معالجته، خاصة أننا نعيش مرحلة فيها حرية تعبير بشكل لم نعشه قبلًا في بلدنا الحبيب، لذلك يجب أن نكون أكثر مسؤولية في التعامل مع هذه الحرية، وأتمنى من جميع الناس، سواء كانوا كتاب مقالات أو إعلاميين أو أي شخص آخر، أن يعيدوا التفكير في طريقة نظرتنا للمرض واستخداماتنا اللغوية له .

الناس بالسلام والعناق"، قال عبد الوهاب.

وأضاف، "أتمنى ان أعود للعيش هنا، فلم أجد سعادة في الحياة والجيرة والمعيشة تضاهي السعادة التي كنت أشعر بها عندما كنت أعيش في هذا الحي وهذه الحارة".

ويظن عبد الوهاب كما هو حال معظم أهالي حي جوبر، وفق قوله، أنه ينبغي له في كل مرة يدخل فيها إلى جوبر أن "يخلع حذاءه احترامًا لدماء الشهداء".

وتابع، "لا شيء في حياتي يمنحني شعور الفخر الذي يمنحني إياه انتمائي لهذه الأرض".

أما الأمر الذي جعل تمام يشعر بالانتماء والطمأنينة، هو أن أصدقاء الطفولة وأقاربها كانوا كما عهدتهم، بل ألطف وأكرم.

وعبرت عن أملها في العودة إلى سوريا يومًا ما، مؤكدة أنها عندما عادت شعرت أن لا ملاذ أأمن من وطنها، فالوطن هو المكان الذي تجد فيه الراحة والأمان، وتستطيع اللجوء إليه عندما تضيق ا لسبل .

ولم تكن العودة إلى سوريا بعد سنوات من الغياب مجرد رحلة عابرة للذكريات، فبين الأزقة التي حفظت خطواتهم الأولى وجد الزائرون أنفسهم أمام وطن تغيرت ملامحه، لكنه لم يفقد حضوره في قلوبهم.

أب وابنته يجولان بين أنقاض الدمار الذي خلفه النظام السوري السابق في قرية الطلحية بريف إدلب- 26 كانون الأول 2024 (عنب بلدي/ محمد مصطو)

فرح.. بكاء.. نشاط.. انطواء

الاضطراب ثنائي القطب

د. أكرم خولاني

يصاب بعض الأشخاص بتذبذبات شديدة بالمزاج تتدرج من الفرح والنشاط والطاقة العالية إلى الحزن والبكاء والانطواء على النفس، وتعتبر هذه التقلبات المزاجية غير سوية، وتعرف هذه الحالة المرضية بـ"الاضطراب ثنائي القطب".

ما المقصود بالاضطراب ثنائي القطب

الاضطراب ثنائي القطب (Bipolar Disorder)، المعروف سابقًا باسم الاكتئاب الهوسي، هو حالة صحية تُسبب تقلبات مزاجية حادة تنطوي على ارتفاعات بالمزاج (الهوس أو الهوس الخفيف) وانخفاضات بالمزاج (الاكتئاب).

ربما تحدث نوبات من التقلبات المزاجية بين الاكتئاب والهوس بصورة نادرة، أو تتكرر عدة مرات في العام، وعادة ما تستمر هذه النوبات عدة أيام، وينعم بعض المرضى بين النوبات بفترات طويلة من الاستقرار العاطفي.

يمكن أن تحدث الإصابة بالاضطراب ثنائي القطب في أي عمر، لكن عادة ما يجري تشخيص الإصابة بها في أثناء سنوات المراهقة أو أوائل العشرينيات، كما قد تظهر الأعراض عند النساء لأول مرة خلال فترة الحمل أو بعد الولادة.

ولاضطراب ثنائي القطب ثلاثة أنواع:

1. الاضطراب ثنائي القطب من النوع الأول: يشير إلى الإصابة بنوبة هوس واحدة على الأقل قد تسبقها أو تليها نوبات هوس خفيف أو نوبات اكتئاب شديدة.
2. الاضطراب ثنائي القطب من النوع الثاني: يشير إلى الإصابة بنوبة اكتئاب شديدة واحدة على الأقل ونوبة هوس خفيف واحدة على الأقل، ولكن لا تحدث فيه الإصابة بنوبات هوس على الإطلاق.

أي أنه يمكن لنوبات الهوس في النوع الأول أن تكون حادة وخطيرة، بينما يمكن للأشخاص المصابين بالاضطراب ثنائي القطب من النوع الثاني أن يصابوا بالاكتئاب لفترات أطول.

3. اضطراب دورية المزاج: يشير إلى الإصابة بنوبات عديدة من أعراض الهوس الخفيف أو نوبات من أعراض الاكتئاب على مدار عامين على الأقل أو عام واحد في الأطفال والمراهقين، إلا أن هذه الأعراض تكون أقل حدة من أعراض الاكتئاب الشديد.

ما أسباب الإصابة باضطراب ثنائي القطب

لا يزال سبب الإصابة بالاضطراب ثنائي القطب غير معروف، إلا أنها قد تُعزى إلى العوامل التالية:

- تغيرات بيولوجية: يبدو أن الأشخاص المصابين بالاضطراب ثنائي القطب يصابون بتغيرات عضوية في الدماغ.
- خصائص وراثية: فقد تبين أن الاضطراب ثنائي القطب أكثر شيوعًا لدى الأشخاص الذين لديهم أقارب من الدرجة الأولى مصابون بهذه الحالة، مثل أحد الأشقاء أو الوالدين.

كما أن هناك بعض العوامل التي تؤدي إلى ظهور الأعراض، وأهمها:

- الإجهاد النفسي الشديد.
- المشكلات الشديدة في الحياة اليومية كالمشكلات المالية، أو الإيقاف عن العمل، أو انتهاء العلاقات.
- الأحداث المؤثرة في الحياة مثل وفاة أحد المقربين.
- قلة النوم.
- شرب الكحول والمخدرات.

ما أعراض اضطراب ثنائي القطب

يمر المريض المصاب بالاضطراب ثنائي القطب بنوبات من الاكتئاب ونوبات من الهوس أو الهوس الخفيف، وقد يمر أحيانًا بفترات من المزاج الطبيعي، كما قد يعاني المصاب من أعراض الاكتئاب والهوس معا (الحالة المختلطة) فيلاحظ عليه فرط النشاط مع مزاج مكتئب.

علمًا أن هناك فرقًا بين الهوس والهوس الخفيف:

الهوس (نوبة الهوس): تكون الأعراض شديدة وتؤثر تأثيرًا كبيرًا على الأداء الاجتماعي والمهني، وقد تتضمن أعراضًا نفاسية، وتستمر لمدة لا تقل عن أسبوع.

الهوس الخفيف (تحت الهوس): تكون الأعراض خفيفة أو متوسطة دون أن تسبب عجزًا كبيرًا في الأداء الاجتماعي أو المهني، وتستمر لفترة لا تقل عن 4 أيام.

وتشمل نوبات الهوس والهوس الخفيف ثلاثة أو أكثر من الأعراض التالية:

1. أكثر نشاطًا أو طاقة أو انفعالًا من المعتاد.
2. الشعور بإحساس مشوه بالرفاه أو الثقة بالنفس بشكل مفرط.
3. انخفاض الحاجة إلى النوم عن المعتاد.
4. التحدث كثيرًا وبسرعة على غير المعتاد.
5. الأفكار المتسارعة أو الانتقال بسرعة من موضوع إلى آخر.
6. سهولة تشتيت الانتباه.
7. اتخاذ قرارات غير سليمة، كالإسراف في الشراء بشكل مستمر، أو المخاطرة جنسيًا، أو القيام باستثمارات حمقاء.

أما نوبة الاكتئاب فتتضمن خمسة أعراض أو أكثر مما يأتي:

1. انخفاض المزاج، الشعور بالحزن أو الفراغ أو اليأس أو البكاء، وقد يبدو الأطفال والمراهقون المصابون بالاكتئاب سريعي الاستثارة أو غاضبين أو عدائيين.
2. فقدان الاهتمام بشكل ملحوظ أو عدم الشعور بالسعادة في جميع الأنشطة أو معظمها.
3. فقدان كثير من الوزن بسبب قلة الأكل، أو الإفراط في الأكل وزيادة الوزن.
4. النوم لفترات محدودة للغاية أو طويلة للغاية.
5. الشعور بالقلق أو التصرف بشكل أبطأ من المعتاد.
6. الشعور بالتعب الشديد أو فقدان الطاقة.
7. الشعور بعدم القيمة أو الشعور بالذنب الشديد أو الشعور بالذنب عندما لا يكون ذلك ضروريًا.
8. صعوبة التفكير أو التركيز، أو عدم القدرة على اتخاذ القرارات.
9. التفكير في الانتحار أو التخطيط له أو محاولة الانتحار.

قد تتضمن العلامات الأكثر ظهورًا للاضطراب ثنائي القطب لدى الأطفال والمراهقين التقلبات المزاجية الشديدة المختلفة عن تقلباتهم المزاجية المعتادة، ولكن قد يكون من الصعب تحديد أعراض اضطراب ثنائي القطب لدى هؤلاء، وغالبًا ما يكون من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه الأعراض هي التقلبات المعتادة أو بسبب التوتر أو الصدمة النفسية، أو ما إذا كانت مؤشرات على وجود مشكلة في الصحة العقلية غير اضطراب ثنائي القطب.

كيف يمكن تشخيص الحالة

يكون الاعتماد الأساسي في التشخيص على العلامات والأعراض التي تم ذكرها سابقًا، إذ يقوم الطبيب بإجراء لقاء مفصل مع المريض ومن حوله لأخذ التاريخ المرضي.

وعادة ما يتم تشخيص مرض ثنائي القطب من النوع الأول إن مر المريض بنوبة هوس واحدة على الأقل، أو بنوبات مختلطة، وقد يتضمن ذلك وجود نوبات اكتئابية أو لا.

بينما يتم تشخيص مرض ثنائي القطب من النوع الثاني في حال مر المريض بنوبتي اكتئاب شديد على الأقل، ونوبة هوس خفيف واحدة على الأقل.

ماذا عن العلاج

يعد أفضل علاج لمرض ثنائي القطب مزيجًا من الأدوية والعلاج النفسي، ويجب أن يتلقى المريض علاجًا طوال حياته، لذلك فإنه لا يمكن تحديد مدة علاج مرض ثنائي القطب.

الأدوية

يلجأ الأطباء في كثير من الأحيان لعلاج أعراض الهوس المرتبطة بالاضطراب الثنائي القطب باستخدام مجموعة واحدة من الأدوية، واستخدام أدوية أخرى لعلاج الاكتئاب، وتستخدم بعض الأدوية أيضا للمحافظة على مزاج ثابت، وتشمل هذه الأدوية:

الأدوية المثبتة للمزاج: تساعد مثبتات المزاج على السيطرة على نوبات الهوس أو الهوس الخفيف، وقد تساعد على علاج نوبات الاكتئاب، ومن أمثلتها الليثيوم (Lithobid) وحمض الثالبرويك وثنائي فالوبروكس الصوديوم (Depakote) وكاربامازيبين (Tegretol) ولاموترجين (Lamic-tal).

الأدوية المضادة للذهان: تتميز الأدوية المضادة للذهان بخصائص تساعد على تثبيت الحالة المزاجية، لذا تستخدم لعلاج نوبات الهوس أو الهوس الخفيف أو علاج المداومة، يمكن استخدام مضادات الذهان وحدها أو مع مثبتات المزاج، ومن أمثلتها أولانزابين (Zyprexa) وريسبيريدون (Risperdal) .

مضادات الاكتئاب: تستخدم بحذر للمساعدة على علاج الاكتئاب، إذ قد يؤدي مضاد الاكتئاب في بعض الأحيان إلى حدوث نوبة هوس أو هوس خفيف، لذلك يجب وصف مثبتات المزاج أو الأدوية المضادة للذهان مع مضادات الاكتئاب.

الجمع بين مضادات الاكتئاب ومضادات الذهان: يجمع الدواء سيمبيكاس بين عقار فلوكسيتين المضاد للاكتئاب والأولانزابين المضاد للذهان، وقد أُعتمِد هذا الدواء لعلاج اكتئاب الاضطراب ثنائي القطب.

الأدوية المضادة للقلق: قد تخفف أدوية البنزوديازيبينات من القلق أو تحسن النوم، لكن عادة ما تستخدم لفترة قصيرة.

العلاج النفسي

هناك العديد من أنواع العلاج قد تحقق فائدة، و منها :

العلاج الإيقاعي الشخصي الاجتماعي: يُركز هذا النوع من العلاج على تثبيت إيقاعات الأنشطة اليومية، مثل مواعيد النوم والاستيقاظ وتناول الوجبات، لأن الحفاظ على روتين يومي ثابت يساعد على السيطرة على الحالة المزاجية.

العلاج السلوكي المعرفي: يركز على التعرف إلى المعتقدات والسلوكيات غير الصحية والسلبية واستبدال أخرى صحية وإيجابية بها.

التثقيف النفسي: التعرف إلى الاضطراب ثنائي القطب، فهذا يساعد للحصول على أفضل دعم، وتحديد المشكلات، ووضع خطة لمنع عودة الأعراض والالتزام بالعلاج.

العلاج المرتكز على دعم العائلة: يمكن للدعم والتواصل العائلي أن يساعدا على الالتزام بالخطة العلاجية.

علاجات أخرى

المعالجة بالصدمات الكهربائية (ECT): تُمرَّر تيارات كهربائية عبر الدماغ، ما يؤدي إلى حدوث نوبة صرع قصيرة، وهذا يغير كيمياء الدماغ، ما قد يؤدي إلى عكس أعراض بعض الأمراض العقلية .

قد تكون المعالجة بالصدمات الكهربائية خيارًا لعلاج الاضطراب ثنائي القطب إذا لم تنجح المعالجة بالأدوية أو لا يمكن تناول مضادات الاكتئاب لأسباب صحية مثل الحمل أو كان هناك خطر مرتفع لمحاولة الانتحار.

التحفيز المغناطيسي المتكرر عبر الجمجمة (rTMS): تُحفز الموجات المغناطيسية الدماغ لتقليل الاكتئاب، وتعتبر خيارًا للأشخاص المصابين بالاضطراب ثنائي القطب والذين لم يستجيبوا للعلاج بمضادات الاكتئاب، لكنها ليست بفعالية المعالجة بالصدمات الكهربائية.

"واتساب" يطور التواصل مع الذكاء الاصطناعي

أعلنت شركة "ميتا" المالكة لعملاق التواصل "واتساب" عن تحديث يمكّن المستخدمين من إرسال الصور والملاحظات الصوتية إلى تطبيق الذكاء الاصطناعي "ChatGPT"، بعد أن كان التفاعل معه مقتصرًا على النصوص.

التحديث جاء إضافة إلى ما طرحته شركة "OpenAI" المالكة لـ"ChatGPT" في أيلول 2024، وأتاحت من خلاله للمستخدمين إمكانية التواصل مع الذكاء الاصطناعي عبر "واتساب" من خلال الرقم: (1-800-242-8478) أو عبر هذا الرابط مباشرة دون الحاجة إلى حساب خاص أو تثبيت تطبيقات إضافية.

وبفضل التحديث الجديد، يمكن للمستخدمين حول العالم تحميل الصور وإرسال الملاحظات الصوتية إلى "ChatGPT"، الذي سيعمل على تحليلها والرد عليها نصيًا.

ويجعل هذا التحديث التفاعل مع "روبوت" الذكاء الاصطناعي أكثر مرونة، خاصة لمن يفضّلون الأوامر الصوتية على الكتابة.

ويمكن استخدام آلية التواصل مع الذكاء الاصطناعي لمدة 15 دقيقة شهريًا مجانًا، مع وجود حد يومي للرسائل.

ولم تقتصر الميزة الجديدة على التواصل مع "Chat GPT"، إذ وفرت شركة "ميتا" منصتها الجديدة للذكاء الاصطناعي، وأطلقت عليها اسم "Meta AI".

وقالت الشركة إن تحديثها يمكّن من استخدام "Meta AI" في محادثات مجموعات "واتساب" الخاصة لطرح الأسئلة أو الحصول على المشورة.

وسيتمكن الآخرون في الدردشة من رؤية ما يرسله أحد أعضاء المجموعة إلى "Meta AI" واستجابة الذكاء الاصطناعي لهذه الرسائل أيضًا، لافتة إلى أنها خدمة اختيارية تقدمها وتديرها "ميتا".

ولفتت إلى أن هذه الميزة تتوفر حاليًا في بلدان محدودة فقط وقد لا تكون متاحة في بلدان أخرى بعد، وحتى لو كان بإمكان مستخدمين آخرين في بلدك الوصول إليها، ليس بالضرورة أن تكون متوفرة لديك.

وفي الوقت الحالي، تدعم الميزة الجديدة اللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والهندية والإندونيسية والبرتغالية والإسبانية والتاغالوغية والتايلاندية والفيتنامية فقط.

وتعمل خدمة "ميتا" على إنشاء الرسائل بالذكاء الاصطناعي، باستخدام خدماتها الخاصة للرد على الرسائل التي يرسلها المستخدم.

وحتى اليوم، يقتصر عمل نموذج الذكاء الاصطناعي من "ميتا" على قراءة الأسئلة والرد عليها عند ذكر "Meta AI@"في الدردشة.

وكما هو الحال دائمًا، تظل الرسائل والمكالمات الشخصية مشفرة من البداية إلى النهاية، ما يعني أنه لا يمكن حتى لـ"واتساب" أو "ميتا" رؤيتها أو الاستماع إليها.

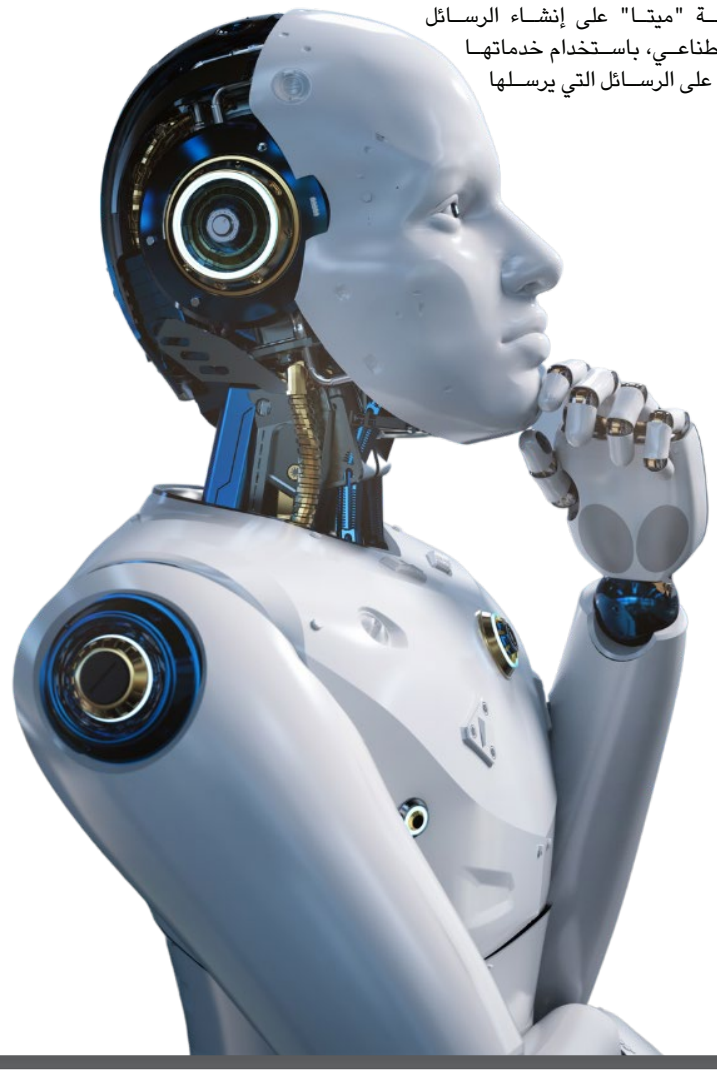

سينما

الصداقة والندم في "The Peanut Butter Falcon"

يتناول الفيلم الأمريكي "The Peanut Butter Falcon")صقر زبدة الفول السوداني)، مجموعة من الأفكار والعواطف الإنسانية التي لا يتردد العمل في الإفصاح عنها منذ المشاهد الأولى، ومنها مشاعر الصداقة والشعور بالندم والتكفير عن الذنب.

تدور القصة حول "زاك"، وهو شاب مصاب بمتلازمة داون، يحاول أكثر من مرة الهروب من دار للعجزة والتمريض رمته عائلته فيها، ليسعى للذهاب وراء طموحه في تعلم المصارعة وتحقيق بطولة ما في الحياة.

وبعد أكثر من محاولة فاشلة تتكلل مساعي الشاب بالنجاح، وهنا يلتقي بـ"تايلر" وهو شاب خارج عن القانون، تتبعه عصابات وتبحث عنه لتسديد مستحقات مالية، ما يخلق حالة من الصداقة بين الشابين اللذين يخوضان رحلة طويلة ليصل كل منهما إلى مبتغاه.

وبعدما حوّل طول الطريق هذين الرفيقين إلى صديقين يغير كل منهما خططه لمصلحة الآخر، ليتعاطف "تايلر" مع "زاك" ويوصله إلى الشخص الذي يمكن أن يساعده في تحقيق طموحه.

في خضم هذه المسافات الطويلة، وفي الوقت الذي تبحث فيه دار العجزة والتمريض عن الشاب الهارب، تدور حوارات عميقة تطرح الكثير من الأفكار الجوهرية حول كينونة الإنسان وقيمته البشرية، والأحكام المسبقة تجاه البشر.

الفيلم بالمجمل غني وغير ممل وجذّاب ولا يتأخر على المشاهد بمقدمات وتمهيدات قد تقتل حالة الانتباه لدى الجمهور، فيقدم في الوقت نفسه قصة عاطفية كحامل درامي للأحداث، وتدور أحداثها القليلة بين "تايلر" و"إليانور" الشابة التي تطوي مسافات طويلة بحثًا عن الشاب الهارب "زاك".

شيء من هذه الصداقة التي لا تقوم على تكافؤ صحي أو نفسي أو عاطفي بين "زاك" و"تايلر" عززها شعور الثاني بالندم، على فقدان صديق سابق بحادث سيارة، وهو ما لم يقله الشاب بصراحة، لكن الفيلم قدمه بصورة تخيلات وذكريات مستعادة من اللاوعي، عبر الأحلام، ما جعل هذه الصداقة نوعًا من التكفير عن ذنب لم تكن للشاب يد مباشرة به أكثر من تنفيذ القدر على يديه.

الفيلم صدر في 2019، من إخراج وتأليف تايلر نيلسون، ومايكل شوارتز، وبطولة كل من طون بيرنثال، وشيا لابوف، وداكوتا جونسون، وتوماس هادن شيرش، ويروس ديرن، وجون هوكس، وتقييمه 6.7 عبر موقع "IMDb" لنقد وتقييم الأعمال الدرامية والسينمائية.

كتاب

"كلمات صغيرة" للطنطاوي.. عن الدين والمجتمع والسياسة

جمع الكاتب السوري مجاهد ديرانية بعض المقالات المتفرقة التي كتبها جدّه (لأمه) الأديب والفقيه علي الطنطاوي، والتي نشر بعضها في مجلات وصحف سورية قديمة، وبعضها الآخر عثرت عليه العائلة بعد وفاته، ضمن مسودات لم تُنشر.

كما جمع ديرانية بعض مقالات جدّه الدورية القصيرة التي كتبها بجريدة "النصر" تحت عنوان "كل يوم كلمة صغيرة"، ومن ثم انتقلت هذه المقالات إلى جريدة "الأيام"، في منتصف القرن الماضي.

الطنطاوي عاصر حقبة مهمة ومصيرية في التاريخ السوري والعربي الحديث، فبداية القرن الـ20، شهدت سوريا والمنطقة عدة منعطفات غيّرت معالم الوجه الاجتماعي والسياسي، بدءًا من الحقبة العثمانية التي شهد الكاتب نهايتها، مرورًا بالاستعمار الفرنسي والنكبة الفلسطينية.

وعَمِل الطنطاوي في القضاء، ما جعله يتعرف إلى أصناف وشرائح عديدة من السوريين، وهذا ما أبرز كتاباته المجتمعية، التي حملت بعدًا توعويًا ونصحًا في بعض الأحيان، كما حمله على الكتابة في الشأن العام السياسي، فضلًا عن المواضيع الدينية.

تتميز مقالات الطنطاوي بالبساطة وسهولة الفهم وقربها العميق من المجتمع السوري ومواضيعه المختلفة، بعيدًا عن التكلف في المصطلحات.

صدرت الطبعة الأولى من "كلمات صغيرة" (نحو 290 صفحة) عام 2016، عن "دار المنارة" وحوى 114 مقالة معظمها قصيرة، وبعضها نشر في كتاب آخر جمعه ديرانية لمؤلفات جدّه في كتاب "مقالات في كلمات- الجزء الثاني".

للطنطاوي مؤلفات عديدة بلغت نحو 50 مؤلفًا ما بين كتب ورسائل ومقالات مجموعة، ويغلب عليها الطابع الإسلامي، ولا تخلو من نَفَس أدبي، تطرق فيها للتاريخ والسياسة ومواضيع اجتماعية، منها "مع الناس"، و"حكايات من التاريخ" و"فكر ومباحث".

وللمسرح نصيب على قلته من مؤلفات الطنطاوي، أُخرج بعضه على الخشبة، إلا أن الاستعمار الفرنسي منعه من نشر بعض ما كتب في مرحلة شبابه.

ولد الطنطاوي عام 1909 لعائلة عرف عنها العلم والالتزام الديني، ووالده مصطفى الطنطاوي تسلّم أمانة الفتوى في دمشق، ووالدته من عائلة الخطيب المعروفة في دمشق، وكثير من أفرادها من العلماء مثل خاله محب الدين، الكاتب الإسلامي والصحفي الشهير.

نال الشهادة الثانوية عام 1928، ثم توجه إلى مصر ودرس سنة واحدة في دار العلوم العليا، وعاد بعدها إلى دمشق وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة "دمشق" بقسم الحقوق، وبعدها عمل مدرسًا في العراق والسعودية التي قضى فيها سنواته الأخيرة ليتوفى عام 1999 في مدينة جدة.

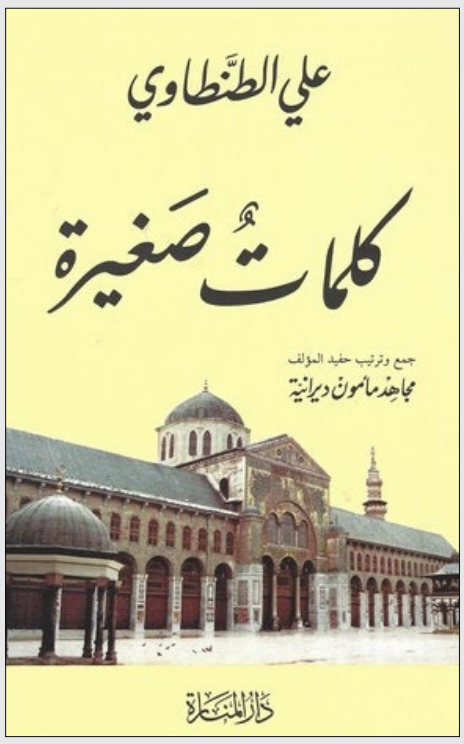

				3	9	8		4
4			2		8		1	
	3					6		
6		4			2			3
		2		4		7		
1			9			5		2
		5					3	
	4		3		6			1
2		3	4	1				

لعبة تتكون من 9 مربعات كبيرة 3×3، و81 مربع صغير 9×9.
تكون بعض المربعات الصغيرة معبأة بالأرقام بدايةً، وعلى اللاعب إكمال باقي المربعات باستخدام الأرقام من 1 إلى 9، في كل واحدٍ من المربعات التسعة الكبيرة، وفي كل صفٍ أو عمود.

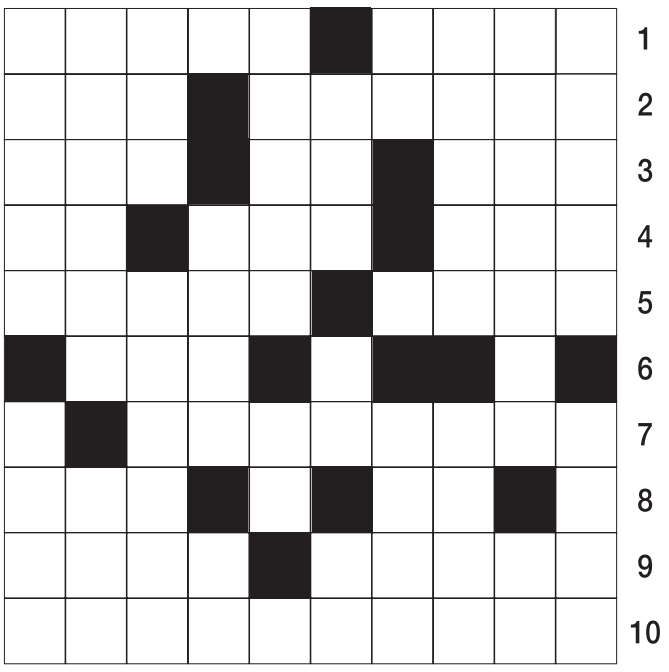

أفقي
1. هاجم فجأة o معدن نبيل (لا يتفاعل مع العناصر الأخرى)
2. المادة الرئيسية في لب الخشب وجدران الخلية o عدد سنوات حياة الانسان من يوم مولده حتى مماته
3. تنتشر وتغطي o جواب o متأدب في سلوكه وذو رفعة
4. ضمير متكلم o منطقة مليئة بالبساتين o حرف نداء
5. حصيلة o الاسم القديم للبحرين
6. مرض السل
7. الاسم القديم لعمان العاصمة الاردنية في العصر الروماني
8. هرب o حطم
9. أول انتحاري في التاريخ الذي هدم المعبد عليه وعلى أعدائه o مخيم في بيروت
10. محتلون ومستغلون للأرض والبشر

عمودي
1. حديقة أشجار مثمرة o اسم علم مذكر بمعنى الأكثر شرفا (معكوسة)
2. البلابل o لمس
3. سحابات o أعلنت سرا
4. جبل صغير o أدوات حربية للوقاية من العدو
5. انتفاخ جلدي o يطلبه كل من وقع في مشكلة o تكلم عن الآخرين في غيابهم
6. بلع الأكل بلا مضغ o حرف جر
7. مصنوع من الجلد o وضع شيئًا في صرة
8. خوف شديد o ربان المركب
9. ثاني اكبر اباطرة المغول ولد في كابول وتوفي في دلهي o شجر رفيع وطويل للحماية من الريح
10. اكبر حقل نفط كويتي o يشعر بالحر

5	6	7	1	2	3	8	4	9
1	3	9	4	7	8	2	6	5
2	4	8	9	6	5	7	3	1
7	5	4	3	8	1	9	2	6
8	9	1	2	5	6	3	7	4
3	2	6	7	9	4	1	5	8
9	8	5	6	3	2	4	1	7
6	1	3	8	4	7	5	9	2
4	7	2	5	1	9	6	8	3

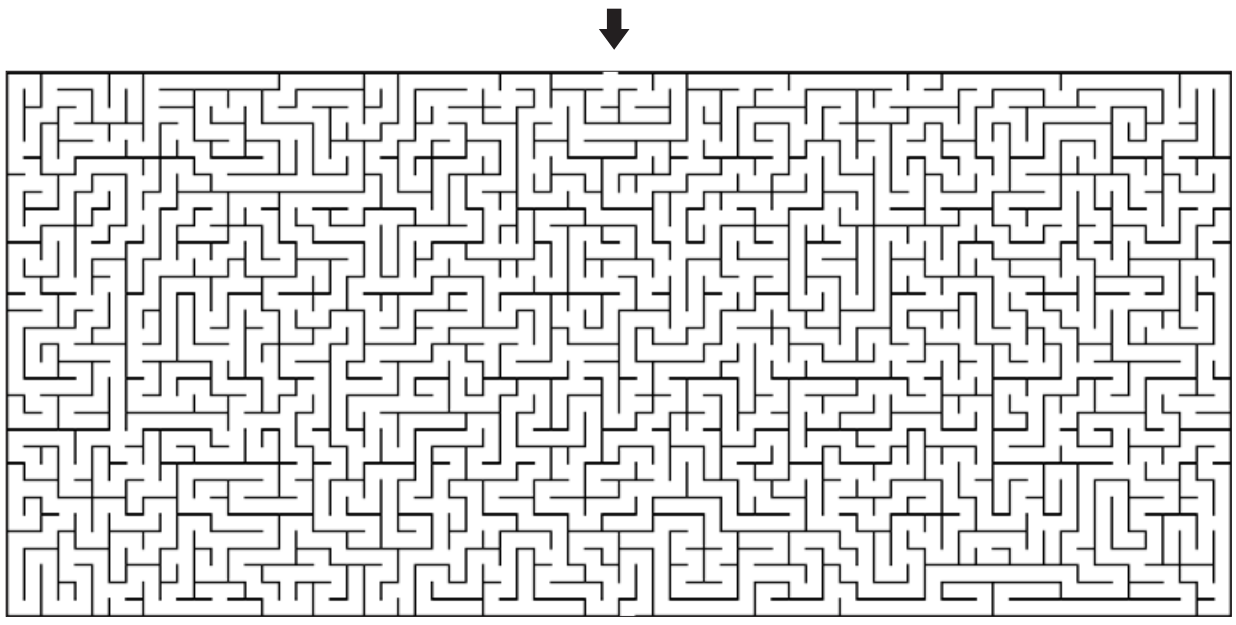

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

محمد قويض..
يحرق المراحل لتطوير الكرة السورية

يعد محمد قويض أحد المدربين الذين تركوا بصمة في الكرة السورية، فالإنجازات التي حققها على الصعيدين المحلي والقاري ما زالت حاضرة في أذهان السوريين، ولا سيما مع نادي الكرامة.

عقب سقوط رئيس النظام السوري، بشار الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، قرر الاتحاد الرياضي السوري الجديد تعيين قويض الملقب بـ"أبو شاكر" مدربًا لمنتخب شباب سوريا، بديلًا عن المدرب محمد عقيل.

تعيين قويض خلق حالة تفاؤل لدى الجماهير بمستقبل أفضل للكرة السورية، نظرًا إلى خبرة "أبو شاكر" والإنجازات التي حققها، حيث سبق أن أشرف على منتخب سوريا الأول ضمن تصفيات مونديال 2010.

قبول "أبو شاكر" تدريب المنتخب حظي بإعجاب السوريين، إذ يأتي قبيل شهرين فقط على مشاركته في بطولة كأس آسيا للشباب في الصين، وهي مهمة صعبة قد لا يوافق مدرب آخر على توليها.

وقال المدرب قويض لعنب بلدي، إن الفترة التحضيرية لبطولة كأس آسيا قصيرة جدًا، "وما يتم العمل عليه عادة في شهر أو شهرين، تمكنا من إنجازه في عشرة أيام فقط"، لذلك لم يتم الاعتماد على اللاعبين الذين كانوا ينشطون في الدوري السوري بالشمال، بسبب عدم وجود وقت كافٍ لاستكشاف المواهب.

وشدد قويض على أن اللاعب الكفء فقط هو من سيكون له مكان في المنتخب، والمباريات التجريبية هي التي ستسهم في تحديد التشكيلة الأساسية ورفع جاهزية الفريق، لافتًا إلى أنه في المستقبل سيتم الاعتماد على لاعبين من كل سوريا.

الوضع المالي كان أحد التحديات التي واجهت المنتخب، حيث أكد قويض أن خزينة الاتحاد شبه خاوية، فطلب المعونة من رئيس الاتحاد الرياضي، محمد الحامض، ورئيس مكتب الألعاب الجماعية، فراس تيت، إذ جرى تأمين جميع المتطلبات المالية من أجل حجوزات الفنادق والملاعب والتنقلات وباقي مستلزمات الفترة التحضيرية.

خاض المنتخب السوري للشباب تحت قيادة "أبو شاكر" ثماني مباريات تحضيرية استعدادًا لكأس آسيا، حقق خلالها الفوز في أربع مباريات وتعادل مرتين وخسر مرتين.

استطاع قويض خلال فترة قصيرة تطوير منتخب الشباب، حيث فاز ببطولة "ماندري" الودية، بعد انتصاره في ثلاث مباريات أمام كل من الهند وإندونيسيا والأردن.

ولد محمد قويض في مدينة حمص عام 1956، بدأ حياته الرياضية من كرة الطائرة، فمثّل نادي الكرامة لفئتي الناشئين والشباب، ولأنه لم يحقق أي بطولة أو مركز متقدم قرر الابتعاد عن هذه الرياضة.

دخل قويض عام 1990 أجواء أندية الدرجة الأولى مدربًا لفريق شباب الكرامة دون 20 عامًا لكرة القدم، وحقق معه مراكز جيدة أبرزها لقب بطولة سوريا موسم 1992-1993.

وإضافة إلى عمله مدربًا للفرق الصغيرة، عمل قويض موسم 1995-1994 مساعدًا لمدرب الفريق الأول لنادي الكرامة أنور عبد القادر، قبل أن يتسلّم مسؤولية المدرب الأول موسم 1998-1997، وقاده إلى مركز الوصيف في بطولة الدوري، ثم إلى مركز الوصيف في بطولتي الدوري والكأس موسم 1999-1998، ووصيف الدوري موسم 2001-2000.

وما بين مواسم تدريبه للكرامة كانت له رحلات عمل مع أندية لبنان، وانتقل قويض إلى نادي العهد اللبناني موسم 2003-2002، وقاده إلى وصافة الدوري وكأس النخبة.

نجح قويض موسم 2004-2003 في تحقيق أول ألقابه الكبيرة، عندما قاد العهد للفوز بثلاثة ألقاب، هي كأس لبنان وكأس الاتحاد وكأس النخبة، ووصافة الدوري، واختير كأفضل مدرب في لبنان عامي 2003 و2004.

حمل موسم 2005-2004 أول منصب كبير لقويض، عندما اختاره الاتحاد اللبناني لمنصب المدير الفني للمنتخب الأول، وشارك معه في تصفيات مونديال 2006، وحقق نتيجة جيدة بتعادله مع كوريا الجنوبية 1-1، كما كُلّف في الوقت ذاته بالإشراف على المنتخبات اللبنانية، الأولمبي والشباب.

قاد قويض نادي الكرامة للتتويج بالدوري السوري أربع مرات والكأس أربع مرات، بينما كانت بصمته الأبرز حين قاد الكرامة لتحقيق وصافة دوري أبطال آسيا عام 2006، بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من التتويج باللقب الأغلى آسيويًا.

في 2009، انتقل قويض إلى الإمارات، حيث تولى تدريب نادي الظفرة، واستمر معه حتى عام 2018.

وكان قويض خضع لأكثر من 20 دورة تدريبية متخصصة لمدربي كرة القدم، منها جميع الدورات المتقدمة في آسيا، إضافة إلى دورات خاصة في مصر وماليزيا وإيطاليا.

تحديات تواجه السلة السورية

عنب بلدي - هاني كرزي

افتقدت رياضة كرة السلة في سوريا بعهد النظام السوري السابق للحرفية والتطور والمتعة، ما جعلها رياضة بعيدة عن اهتمامات الجماهير السورية، التي أصيبت بخيبة أمل من أداء أنديتها في الدوري أو منتخباتها ضمن البطولات القارية، وسط مناشدات باتخاذ خطوات جوهرية للنهوض بواقع السلة السورية بعد سقوط الأسد.

منتخب سوريا لكرة السلة هو ممثل الجمهورية العربية السورية، لكن نظام الأسد السابق سخّر هذا المنتخب لخدمة أجنداته ومصالحه الشخصية كما فعل مع منتخب كرة القدم، ولم يعد يمثل الشعب، ليقرر كثير من السوريين التخلي عن تشجيعه عقب انطلاق الثورة السورية.

إنجازات غائبة

عجز منتخب سوريا الأول لكرة السلة عن تحقيق أي بطولات مهمة طوال تاريخه، وأفضل إنجاز حققه كان حصوله على المركز الرابع في بطولة كأس آسيا التي أقيمت في الصين عام 2001، حيث خسر حينها أمام كوريا الجنوبية 94-95 ضمن مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع.

ومثّل المنتخب في البطولة حينها لاعبون مميزون، أبرزهم: حكمت حداد، محمد أبو سعدى، ميشيل معدنلي، رضوان حسب الله، طلال يونس، عمار قصاص، أسامة مدني.

فشل المنتخب السوري وصل إلى درجة الانسحاب من عدة بطولات، ففي آب 2024، قرر اتحاد كرة السلة السوري الانسحاب من بطولة الشارقة الدولية لأسباب مالية.

وقال مدير منتخب سوريا لكرة السلة، علي درويش، لصحيفة "الوطن" حينها، إن تكلفة المشاركة تصل إلى 45 ألف دولار (ما يعادل نحو 675 مليون ليرة سورية حينها) وهو "مبلغ وجدته القيادة الرياضية واتحاد السلة كبيرًا".

وهذه ليست المرة الأولى التي ينسحب فيها منتخب كرة السلة من بطولة دولية لأسباب مالية، ففي تموز 2024، انسحب منتخب الناشئات من بطولة آسيا التي أقيمت بالصين.

وردًا على قرار الانسحاب، فرض الاتحاد الآسيوي لكرة السلة غرامة مالية على الاتحاد السوري، مقدارها 50 ألف دولار أمريكي، مع الحرمان من مشاركة المنتخبات تحت 18 سنة لفئتي الذكور والإناث في جميع البطولات ولمدة ستة أشهر.

وكان منتخب سوريا لكرة السلة استُبعد أيضًا من المشاركة في البطولة العربية بالقاهرة، بسبب تأخره في الإعلان عن انضمامه للبطولة، نتيجة عدم جاهزية اللاعبين.

تحديات بالجملة

منتخب سوريا لكرة السلة تدهور على صعيد مختلف الفئات خلال حكم الأسد، لدرجة أن منتخب السلة للسيدات على سبيل المثال أصبح محط سخرية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ففي مباراة لناشئات المنتخب السوري أمام الصين في بطولة آسيا، سجلت إحدى لاعبات سوريا على نفسها وسط استغراب ودهشة الحضور واللاعبات والحكام الموجودين على أرض الملعب.

وتعليقًا على الحادثة، رأى متابعون أن ما حدث أمر طبيعي، بسبب المحسوبيات و"الواسطة" التي تسيطر على كل المجالات في سوريا ولا سيما الرياضة.

وبحسب قوانين الاتحاد الدولي لكرة السلة، فإنه وبحالات كهذه تحسب النقاط للفريق الخصم وتستمر المباراة بشكل طبيعي.

ويرى لاعب نادي الكرامة والمنتخب السوري لكرة السلة عمر طيارة، أن سوء المنتخب السوري يعود في الأصل إلى عدم الاهتمام بالأندية السورية التي تعتبر نواة صناعة المنتخب، حيث يعاني اللاعبون ضمن الدوري السوري من تحديات ومشكلات كثيرة.

ومن أبرز تلك التحديات، بحسب ما قاله طيارة لعنب بلدي، عدم حصول اللاعبين على التمارين الرياضية اللازمة، ففي حمص على سبيل المثال توجد صالتان فقط، واحدة تابعة لمديرية التربية والأخرى للاتحاد الرياضي، وتشهدان ضغطًا كبيرًا، وبالتالي لا يُتاح للاعب إجراء تمارين كافية.

طيارة اشتكى كذلك من المحسوبيات في المنتخب، حيث قال، "لا نجد مكانًا أساسيًا في منتخب الرجال، رغم أننا قدمنا نتائج جيدة في الفئات العمرية الصغرى، وذلك بسبب الرشى والمحسوبيات التي تجعل اتحاد كرة السلة يتحكم في تشكيلة المنتخب".

تأخر تسديد الرواتب من المشكلات التي يعاني منها لاعبو كرة السلة، والتي تؤثر على نفسية اللاعب وتنعكس بالتالي على أدائه على أرضية الملعب.

وشدد طيارة على مشكلة جوهرية كذلك يعاني منها اللاعبون، وهي غياب الدعم الصحي، حيث قال إنه أُصيب مرتين بقطع في الرباط الصليبي، لكنه لم يتلقَ أي تعويض مالي من ناديه الكرامة، ما اضطره لدفع التكاليف "الباهظة" لإجراء العملية.

من جهته، تحدث الصحفي الرياضي حسين مصطفى، لعنب بلدي، عن عدم الاهتمام بالفئات العمرية الصغرى، التي تعيش حالة من الفوضى وعدم الاهتمام، والتركيز فقط على منتخب الرجال.

وأضاف مصطفى أنه في كل البلدان المتطورة في كرة السلة، نشاهد أكاديميات تقوم بتأسيس اللاعب منذ الصغر، "بينما في سوريا لا توجد لدينا أكاديميات، وعلى صعيد الأندية يتم تعيين مدربي القواعد على مبدأ الواسطة والمحسوبية وهذا أكبر خطأ، لأن مدربي القواعد يجب أن يكونوا من الأكاديميين ولديهم خبرات طويلة في هذه اللعبة".

مدرب القواعد في كرة السلة هو شخص مسؤول عن تعليم وتوجيه اللاعبين حول القواعد الأساسية للعبة، وكيفية تطبيقها بشكل صحيح خلال المباريات، وهذا يشمل تعليم اللاعبين المهارات الفنية مثل التمرير، التسديد، الدفاع، والتنسيق الجماعي، بالإضافة إلى فهم القواعد التي تحكم اللعبة.

يستعد منتخب سوريا للرجال لمواجهتين حاسمتين في النافذة الثالثة والأخيرة من التصفيات المؤهلة لكأس آسيا 2025، التي ستقام بالسعودية في آب المقبل.

وكشف مدرب منتخب سوريا لكرة السلة للرجال، هيثم جميل، في مؤتمر صحفي، عن تحديات يواجهها الفريق، أبرزها ابتعاد اللاعبين عن أجواء المباريات عقب سقوط الأسد، ما يشكل تحديًا كبيرًا، لكنه أكد أن الطموح والرغبة القوية لدى اللاعبين يعززان آمال الفريق في تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

واصطدمت تحضيرات سوريا لتصفيات كأس آسيا بالعديد من المعوقات، أبرزها توقف منافسات كرة السلة في البلاد، وصعوبة تأمين مباريات ودية استعدادية، إضافة إلى ضعف التمويل وعدم القدرة على حسم مسألة اللاعب المجنّس الذي سيشارك مع المنتخب.

بدوره، أشار المدرب المساعد في المنتخب السوري، عبود شكور، إلى أن الفريق يعاني من تراجع واضح في اللياقة البدنية بسبب الانقطاع الطويل عن التمارين، مؤكدًا أن الكادر الفني يعمل بجد لتحسين الجوانب البدنية والفنية.

وأكد أن الهدف الحالي هو الوصول إلى نسبة جاهزية لا تقل عن 70% قبل المباراتين الحاسمتين، معتبرًا أن "كل شيء يُحسم على أرض الملعب".

طموح لبلوغ كأس آسيا

يواجه المنتخب السوري، في شباط الحالي، منتخبي الإمارات والبحرين في مواجهتين حاسمتين ضمن النافذة الثالثة من التصفيات المؤهلة لكأس آسيا 2025.

وقال الاتحاد السوري لكرة السلة، إن قطر فتحت أبوابها للمنتخب السوري من خلال معسكر خاص واستضافة مجانية تشمل تذاكر الطيران والإقامة والإطعام وتأمين مباريات ودية مع المنتخب القطري الأول، إضافة إلى استضافة مباريات النافذة الثالثة مع منتخبي الإمارات والبحرين باعتبارها الأرض البديلة للمنتخب السوري.

ويحتل المنتخب السوري المركز الثالث في مجموعته التي تضم أيضًا منتخبات لبنان والبحرين والإمارات.

المنتخب اللبناني ضمن تأهله إلى كأس آسيا، وبالتالي فإن الصراع على البطاقة الثانية المؤهلة بشكل مباشر إلى النهائيات لا يزال مفتوحًا على مصراعيه بين المنتخبات الثلاثة المتبقية في المجموعة السادسة، حيث يحتل منتخب البحرين المركز الثاني برصيد 6 نقاط، بفارق نقطة واحدة عن كل من سوريا والإمارات.

خطوات لمستقبل أفضل

تطمح الجماهير السورية لأن يكون المستقبل أفضل للكرة السورية بما فيها كرة السلة، وتأمل أن يكون التأهل إلى كأس آسيا رغم الظروف الصعبة الخطوة الأولى في طريق الصعود.

وطالب لاعب منتخب سوريا لكرة السلة، عمر طيارة، بتحسين واقع المنشآت والملاعب، حتى يستطيع اللاعب التمرن في أي وقت، إضافة إلى ضرورة زيادة عدد المباريات لضمان الحفاظ على اللياقة البدنية للاعبين، حيث ينتهي الدوري كل عام في الشهر الرابع ولا يبدأ حتى الشهر التاسع أو العاشر، وبالتالي هناك حالة فراغ لعدة أشهر.

وشدد طيارة على أهمية تكثيف الدورات التدريبية لتأهيل المدربين والحكام، مشيرًا إلى أن هناك نقصًا في حكام كرة السلة، الذين لا يتجاوز عددهم عشرة حكام في سوريا، بينهم حكمان دوليان فقط .

في حين قال الصحفي الرياضي حسين مصطفى، إن "الاهتمام في بناء القواعد هو أساس النجاح، ليكون لدينا منتخب قوي في السنوات المقبلة".

أما على الصعيد الحالي فقال مصطفى، "نحن بحاجة إلى لاعب مجنس على مستوى عالٍ وهذا ليس بمستحيل"، إذ إن اتحاد كرة السلة كان يجلب لاعبين مجنسين دون المستوى المطلوب، بحيث تعود الفائدة على اللاعب فقط عبر تسويق نفسه إعلاميًا، دون أن يستفيد منه المنتخب أبدًا.

وأضاف مصطفى أنه يجب العمل بجدية على استدعاء اللاعبين المغتربين، "لأننا نمتلك عددًا كبيرًا من اللاعبين في الأرجنتين وأستراليا، ولكن للأسف الاتحادات الماضية فشلت في الاستفادة من هؤلاء اللاعبين".

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـــد 09 شباط / فبراير 2025
العـــدد 677 – الســـنة الرابعة عشرة
www.enabbaladi.net
20 صفحة

التشبيح الإلكتروني السوري

لمى قنوت | رهام قنوت رفاعي

التشبيح، هو مصطلح سوري بحت، بدأ تداوله منذ التسعينيات لوصف عصابات لها صلة أو قرابة مع نظام الأسد البائد، محمية من قبل الأجهزة الأمنية، عاثت فسادًا في الساحل السوري وأرهبت المواطنين والمواطنات، وعملت كقطاع طرق ومهربي سلع وآثار، ومع تطور المشهد السوري عقب اندلاع الثورة السورية، أُطلقت تسمية الشبيحة على نوعين من المجموعات، الأولى كانت مسلحة مؤيدة للأسد ظهرت إلى جانب أجهزة الأمن والجيش، وشاركت في قمع وقتل الثائرين، رجالًا ونساء، وخطف الأفراد، والثانية ظهرت في العالم الافتراضي، تجيّش إلكترونيًا مستخدمي وسائل تواصل اجتماعي وصفحات لمصلحة النظام، أُطلق على بعض أفرادها صفة الجيش الإلكتروني، وتضمن نشاطهم التنمر الإلكتروني، والتصيد (trolling)، والتهديد والابتزاز، وهجمات القرصنة الإلكترونية.

وبعيدًا عن الحالة الصحية للنقد والاختلاف والخلاف السياسي، ظهر في المقابل المعارض للأسد أيضًا نموذج للتنمر أو التشبيح الإلكتروني على المُختلف عنهم فكريًا وأيديولوجيًا حتى ولو كان المُستهدف معارضًا للنظام، والآن وبعد إسقاط النظام، يعيد بعض السوريين تدوير وإعادة إنتاج التشبيح الإلكتروني عبر الهجوم على كل من يقدم فكرًا نقديًا في هذه المرحلة الانتقالية والتاريخية، ويمكن تصنيف خطابات التشبيح الإلكتروني السوري اليوم إلى عدة أصناف هي:

- تشبيح الأسطرة، والأسطرة تعني جعل الفرد أو مجموعة أو حدث ما بمثابة أسطورة، وينضوي تحت هذا التصنيف المحتوى الإلكتروني والسرديات التي ترمسن أو تبجل الرئيس أو أي شخصية اعتبارية وتعتبرها منزهة عن الخطأ وعصية على النقد، وتتعامل معها كظاهرة أسطورية لا تمتثل للطبيعة البشرية، ويأتي تشبيح صانعي هذا الخطاب على أي نقد سياسي بنفس حمية ووتيرة الدفاع عن مقدساتهم.
- تشبيح الشخصنة (ad hominem)، وهو صنف شائع وقديم من المغالطات السجالية، وله عدة أساليب هجومية كابتكار أو استغلال عيوب في شخص الخصم السياسي المُتَخيل، رجلًا كان أم امرأة، بدلًا من محاججة طروحاته السياسية، ويشمل أيضًا تشبيح الشخصنة تقنية "ماذا عن؟" (Wha-taboutism) وهي تعليقات إسكاتية إفحامية، المراد بها حرف الحوار إلى سياق أو موضوع آخر بحجة أن الخصم المُتخيل لم يتطرق لها، أو يتجاهلها عمدًا.
- شبيحة أحقية الكلام، وهم أُناس يفكرون بالثنائيات القطبية فقط، فإما أبيض أو أسود، أي إما أن الشخص كان معارضًا حقيقيًا للنظام البائد، وحماسته اليوم تدفعه للتهليل للإدارة الحالية وبالتالي يحق له الكلام، أو أنه كان مواليًا للأسد فأصبح الآن ناقدًا للسلطة الجديدة بغاية التآمر أو الارتهان أو العمالة أو إثارة الفتن، وهي رباعية اتهامات أرساها حافظ الأسد ضد المعارضة، فتربى ونشأ عليها ذوو وذوات الخطاب والسلوك السياسي التشبيحي، مصرين على إعادة إنتاجها اليوم ضد أي خطاب نقدي تحليلي الغاية منه العبور بسوريا نحو بناء الدولة، والقطيعة مع الممارسات الاستبدادية. يتخندق هذا الخطاب التشبيحي خلف أسئلة "من أنتم؟ أين كنتم؟ الآن ظهرتم!" دون البحث في تاريخية ودور الخصم السياسي المتخيل، امرأة كانت أم رجلًا، باعتباره شبحًا ظهر رأيه فجأة، أو تجرأ على الكلام ضد ما يعتقدون أنه الرأي الواحد الأوحد الصائب، وهذه الآلية في الهجوم تشجع آخرين على شن هجمات متلاحقة مكثفة على هذا الخصم للتحريض عليه وتهديده والإساءة له، وترويج معلومات مضللة عنه ليتأدب في حضرة المتخندقين ضد حريةالرأيوالتعبيروالتفكيرالنقدي.
- التشبيح الذكوري، وهو عنف مبني على كراهية النساء (Misogyny) كأداة شُرَطية للنظام الأبوي هدفه تقويض أدوارهن وإرهابهن عن أي مشاركة في الشأن العام، وضبطهن بقوالب جندرية رعائية نمطية بعبارات تأمرهن بالعودة إلى المطبخ وترك السياسة، وهو التشبيح الأكثر يسرًا وسهولة وشعبية من بين أنواع التشبيح، ويستخدم أساليب مختلفة من الشخصنة ونزع الصفة الإنسانية، والتركيز على الشكل والعمر والحالة الاجتماعية، والتشكيك بقدرات النساء، بتنوعاتهن وتنوع سياقتهن، العقلية والمعرفية لمجرد أنهن عيّنوا إناثًا عند الولادة، والذيل من مكانتهن الاجتماعية، واستباحتهن والتشهير بهن وإلحاق أكبر قدر من الأذى المعنوي والنفسي بهدف إسكاتهن وإقصائهن من المساحة العامة فيزيائيًا وافتراضيًا. وللتشبيح الذكوري فوائد أيضًا تعود على أصحابه من المؤثرين والمؤثرات، فالمحتوى الكاره للنساء يلقى رواجًا في واقعنا الأبوي، وبالتالي يحقق تفاعلًا إلكترونيًا أوسع، ويمكن أن يدر عليهم أرباحًا مادية على منصات مثل "تيك توك" و"يوتيوب".
- تشبيح التهديد والوعيد والتكفير، وهو تصعيد في الأدوات التشبيحية بهدف نقل العنف من العالم الافتراضي إلى أرض الواقع، ويبدأ من صِيَغ منمقة تتوعد الخصم السياسي المُتَخيل بجره إلى المحاكم والقضاء، ويصل إلى حد التهديد المباشر بالإيذاء والضرب وحتى القتل، وقد شهدنا في تجارب دول أخرى، كالعراق وليبيا ومصر، كيف أن اغتيالات سياسية كان هدفها اغتيال الكلمة، بعد تعاظم جوقة التشبيح والتحريض الجمعي ضد من يعتبرونه خطرًا على انتشار فكرهم واستقرار سلطة مرؤوسيهم.

يذمو الاستبداد والطغيان في كنف مهللين ومتملقين وملمعين وممجدين ومُأَسطِرين للسلطة، أولئك الذين يأخذون على عاتقهم أن يكونوا "مَلكيّين أكثر من الملك"، فينهالون نحو تقديم فروض الطاعة للسلطة حتى وإن لم تُطلب منهم، أما في كنف إعلام حر ومجتمع مدني، حيوي بمجموعاته وأفراده، يراقب السلطة ويشتبك معها سياسيًا ويصوب سياساتها، فتتعزز الأدوات الديمقراطية والحلول التشاركية البناءة، وتحيا مجتمعات قادرة على إحداث قطيعة مع الاستبداد بكل أشكاله وإحقاق عدالة اجتماعية قائمة على الحريات الفردية والجماعية وشرعة حقوق الإنسان.

تعبيرية (كانفا)

سوري؟ أم مجهول النسب؟

خطيب بدلة

المشكلة في شعبنا الطيب أنه اعتاد، خلال عشرات السنين، على الهزائم، ولذلك تنتابه، اليوم، بعض مشاعر الفرح بسقوط نظام الأسد، الذي كان يبدو وكأنه غير قابل للسقوط، فتراه ينظر إلى أي تحسن في وضعه، على أنه انتصار، حتى إن أحدهم كتب على صفحته، إثر تعيين أحمد الشرع في منصب الرئاسة: الحمد لله، أنا سوري، وصار عندي رئيس سوري.

لست بصدد الرد على هذا الإنسان الطيب، ولكن الفكرة التي طرحها، برأيي، تستحق المناقشة، لأن الانتساب لسوريا، لدى غالبية الشعب السوري، يبدو غائمًا. فأن تكون سوريًا، هذا تعريف، وليس ميزة تدعو للتباهي، أضف إلى ذلك أن حضرتك، على ما يبدو، متأثر بفيصل القاسم الذي زعم، ذات يوم، أن بشار الأسد بهرزي، وليس سوريًا، والحق أن بشار الأسد كان مستبدًا، مجرمًا، ولكنه سوري، بالإضافة إلى أن الذين تضافرت جهودُهم لقتل أبناء الشعب السوري، إما سوريون، أو غرباء دعاهم سوريون "لتشريفنا"، والمساهمة في قتلنا.

تعال نقرأ هذه المعلومات التاريخية البسيطة. من سنة 1516، ولغاية 1918، يعني خلال 402 سنة، لم تكن هذه البلاد تُعرف باسم سوريا، وكانت واقعة تحت سلطة الدولة العثمانية، لم يحكمها ملك سوري، ولا حتى عربي، وبمجرد ما هزمت الدولة العثمانية، في أواخر سنة 1918، أرسل الشريف حسين، والي الحجاز، ولده فيصل إلى دمشق، ليحكمها، دون استشارة أهلها، وللعلم أن هذه المنطقة الجغرافية التي حملت اسم "سوريا" فيما بعد، قدمها الإنجليز هدية للشريف حسين، لأنه حارب معهم ضد العثمانيين، في الحرب العالمية الأولى.

وأما رؤساء سوريا، الذين جرى تعيينهم أو انتخابهم، منذ أيام الانتداب الفرنسي إلى اليوم، ومنهم محمد علي العابد، وتاج الدين الحسني، وهاشم الأتاسي، وحسني الزعيم، وأديب الشيشكلي، وشكري القوتلي، وناظم القدسي، وأمين الحافظ، ونور الدين الأتاسي، فسوريون، حتى ولو كان بعضهم من أصول تركية، ففي النصف الأول من القرن الـ20، لم يكن ثمة تمييز بين عثماني وسوري، لأن سوريا لم تكن موجودة بوصفها كيانًا سياسيًا محددًا، والاستثناء الوحيد، كان: جمال عبد الناصر، رئيس مصر الذي ذهب ضباط سوريون إليه، وأهدوا له سوريا ليحكمها.

لا أهتم، أنا محسوبكم، فيما أكتب أو أقول، بمسألة النسب، وأقول، دائمًا، إن معيار الأهمية والاحترام، عندي، هو العمل، فلو كان بشار الأسد بهرزيًا، كما زعم فيصل القاسم، ومحبًا لسوريا وشعبها، مكرسًا حياته لخدمتها، لوضعناه على الرأس والعين، والكلام نفسه يقال عن الملك فيصل، وجمال عبد الناصر.

هذا الكلام، يتيح لنا أن نتحدث في شأن لا يخلو من الطرافة، يتعلق بظاهرة "التكويع" التي انتشرت في الآونة الأخيرة، فقد رأينا ضابطين منشقين عن الجيش السوري، كان لهما وجود ثقيل في أثناء "الثورة"، عرف عنهما أنهما يبثان الكراهية والحقد ضد أبناء مكونات الشعب السوري، رأيناهما وهما يمدحان أحمد الشرع، ويدافعان عنه باستماتة.. وما فعله الناشطون الثوريون، أنهم عادوا إلى أرشيفيهما، واتضح أنهما كانا يتهمان أحمد الشرع (الجولاني سابقًا) في فيديوهات سابقة، بأنه مجهول النسب.

فتأمل!